

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة

الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

فنزويلا، فخامة السيد هوغو شافيز فرياس وأدعوه
لإلقاء خطابه أمام الجمعية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

زلزال الصين

الرئيس شافيز فرياس (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أعرب عن سروري البالغ لأن أتكلم للمرة الأولى في هذا المحفل العالمي بصفتي رئيس دولة، ولأن أحيي باسم شعب فنزويلا وحكومتها أعضاء، وبوجه خاص لأن أتكلم في هذه الدورة للجمعية العامة التي هي آخر دورة في هذا القرن وفي الألفية مما يضيف بالنسبة لنا معنى خاصا لهذا الحدث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بأنني علمت بمشاعر الصدمة والحزن أن زلزالا وقع قرب تايبيه أمس. واسمحوا لي أن أتقدم إلى شعب مقاطعة تايوان الصينية، بالنيابة عن أعضاء الجمعية وبالأسالة عن نفسي، بخالص مواساتي له في هذا الوقت العصيب.

إن حضوري هنا يتيح لي أيضا فرصة للإعراب عن بعض الأفكار بشأن الأزمنة والظروف التي نعيشها الآن جميعنا على المستوى العالمي وبشيء من زيادة التحديد، بشأن الأزمنة والظروف في بلدي. فهذه أزمنة وظروف، السيد الرئيس والسادة الأعضاء، نتقاسمها بطبيعة الحال معكم.

خطاب السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية فنزويلا.

اصطحب السيد شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا إلى قاعة الجمعية العامة.

فقبل سنوات قليلة، عندما سقط سور برلين، أعتقد أن أحد الناس قال إن السلام قد بدأ. وأنا أومن حقا أن هذا التعبير يشمل سلسلة من الظواهر التي برزت إلى السطح في ذلك الوقت وتطورت بعدها لتصبح جزءا من السيناريو العالمي. وأنا أرى أن البروز السريع لهذه

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومع هذا، وجدنا في فنزويلا مخرجا سلميا من المحنة ومن المأساة. واكتشفنا طريقا ديمقراطيا تماما. فشحجنا على إحداث التغييرات في فنزويلا التي تهدف إلى احترام حقوق الإنسان على نحو صحيح وسليم، فمهما بلغت مأساوية الحالة، ومهما بلغ إلحاح الحاجة إلى التغيير نرى أنه ينبغي ألا نتصرف إطلاقا عن حقوق الإنسان واحترام حرية التعبير واحترام القيم الأصيلة للفرد واحترام حرية الصحافة واحترام حرية الفكر. فقد نهض الشعب الفنزويلي من بين أنقاضه.

وأود أيضا أن أضيف، ولا شك أنكم، سيادة الرئيس والسادة الأعضاء تدركون، أن أبناء الشعب الفنزويلي لهم تراث تاريخي عظيم: فمن بينهم ولد سيمون بوليفار، المحرر وأحد عظماء الألفية. وتحمل فنزويلا في جوهرها بذور الديمقراطية والأخوة والتضامن. ولذا فعلينا أن نسلم بقدرة الشعب الفنزويلي الذي نمثله في هذه الجمعية، على إيجاد الحلول السلمية والديمقراطية لأزمة مستحكمة يمكن في أماكن أخرى وأزمنة أخرى أن تتسبب في أعمال عنف مؤسفة تغرق شعوبا كثيرة في صراعات يقتتل الأخوة فيها لسنوات طويلة بل ولعقود طويلة في آن واحد.

ونحن نعرف أن العالم قد تلقى الكثير من الأخبار عن فنزويلا في الشهور القليلة الماضية، وبعض هذه الأخبار يبعث على الانزعاج نتيجة الارتباك وسرعة وتيرة التغييرات. وإنني أشكر الممثلين للسماح لي ببضع دقائق كي أنتهز فرصة التأكيد للعالم برمته بأنه كان يوجد احترام في فنزويلا، ولا يزال هناك احترام وسيظل هذا الاحترام موجودا للعملية الديمقراطية التي تنبع من إرادة الشعب. فعلى سبيل المثال، جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي انتخابات في فنزويلا أسفرت عن نتيجة إيجابية للديمقراطية. وربحنا الانتخابات بنسبة ٦٠ في المائة من التصويت الشعبي.

وفيما بعد، وفي ٢ شباط/فبراير، من هذا العام، وهو اليوم نفسه الذي وصلنا فيه إلى قصر الحكومة، فعلنا شيئا لم يحدث في بلدي من قبل: ودعونا إلى إجراء استفتاء وطني، وعقد هذا الاستفتاء في ٢٥ نيسان/أبريل، وصوتت البلاد مؤيدة الطريق الانتخابي الذي أدى إلى إنشاء جمعية تأسيسية، وصوت تسعون في المائة بـ "نعم"، وفي ٢٥ تموز/يوليه، جرت انتخابات علنية، شاركت فيها جميع القطاعات السياسية والاجتماعية، في

الظواهر في وقت واحد في جميع أنحاء العالم، ولكل منها خصائصها المميزة، قد زاد من صعوبة تفهم وتقدير ما يحدث بالفعل في عالم اليوم وتصوره على نحو واقعي.

وتحدث كثير من المحللين في ذلك الوقت عن قفزات كمية. وأنا أرى أن ثمة قفزة كمية تحدث الآن بالفعل؛ فهناك عملية جارية لتغييرات عالمية، كمية أيضا. وأرى أيضا أن علينا أن نشخذ قدراتنا على تحليل وملاحظة هذه الظاهرة وهي الصراعات المكشوفة وعودة ظهور القوميات والصراعات العرقية والدينية - التي تحدث في عالم يمر بعمليات اندماج بينما يمر في الوقت نفسه بعمليات انشطار خطيرة ومزعجة. إننا ندخل القرن الجديد ونحن محاطين بهذه الظواهر التي تسبب في آن واحد شواغل وتفاوتا معقولا مع تكشف التغييرات. والواقع أن هناك أشياء كثيرة جديدة بالثناء في القرن الذي ينقضي، ولكن هناك أيضا أشياء كثيرة تستحق الإدانة وينبغي أن نتعلم منها الدروس حتى لا تتكرر.

وفي إطار عملية التغيير العالمي هذه هناك بلد صغير الحجم، بلد قريب - هو فنزويلا - يواجه تغييرات خاصة به، بلد يضطلع بتغييراته الضرورية التي لا رجعة فيها؛ بلد يولد من جديد من بين رماده؛ بلد يعود لرفع رايات الديمقراطية الحققة والأصيلة. ولسوف أتحدث هنا قليلا عن ذلك البلد، بلدي، بلدنا، بلدكم: فنزويلا. فنزويلا التي باركها الله؛ فنزويلا الواقعة في أقصى الشمال في موقع جغرافي متميز؛ فنزويلا المليئة بثروة طبيعية لا تحصى؛ فنزويلا التي لديها أحد أكبر احتياطات النفط العالمية والموارد المعدنية من كل نوع، كالذهب والماس واليوكسيت والحديد الخام؛ فنزويلا الغنية بالمياه والتربة الخصبة؛ فنزويلا التي يتناثر فيها ٢٠ مليون نسمة على مساحة تبلغ تقريبا مليون كيلومتر مربع. غير أن ٨٠ في المائة من سكان هذا البلد المليء بالثروات، فقراء.

فلسنوات طويلة كان يقال عن فنزويلا إنها مثال للديمقراطية في العالم وفي أمريكا اللاتينية. بيد أنها اليوم تمر بعملية تغيير عميق بأزمة غير مسبوقه في تاريخنا، أزمة أخلاقية، أزمة اقتصادية، أزمة سياسية، أزمة اجتماعية بلغت بها حدا خطرا مع قوى متفجرة تراكمت على مدى عقود.

بلدي وإدماج التيارات العالمية التي ينطوي عليها نظام اقتصادي دولي جديد وإضفاء صبغة أكثر عدالة وإنسانية عليها، مما يسهل تلبية الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية في أية عملية اقتصادية.

ظل حرية مطلقة من التعبير والنقد، وحرية الصحافة، ولم يكن هناك مثيل لذلك أبدا في تاريخ بلدي.

واللجنة التشريعية الوطنية التي أسفرت عنها عملية الاقتراع تلك، تتكون من ١٣١ فنزويليا من النساء والرجال، يمثلون أوسع قطاعات المجتمع، بمن فيهم سكان البلاد الأصليين، وذلك أنه ولأول مرة في تاريخ فنزويلا، تمثل مجموعة من السكان الأصليين سكان فنزويلا الأصليين في الجمعية الكبرى. وما فتئ أعضاء الجمعية يعملون طوال شهر ونصف الشهر لوضع دستور وطني جديد في آلية للتعاون. والبلد بأكمله يشجع التقدم نحو هذا الدستور الجديد؛ ومن أجل الديمقراطية التي ندافع عنها وننادي بها، فإن البلد وحده سيوافق عليه. ولن يدخل حيز النفاذ إلى أن يحظى بموافقة الفنزويليين في استفتاء جديد نأمل أن يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر أو في كانون الأول/ديسمبر، على أبعد تقدير.

وبعبارة أخرى، عندما يبزغ القرن الجديد في العام القادم سيكون لدى فنزويلا مشروع سياسي جديد، وميثاق أساسي جديد يشكل أساسا للجمهورية الجديدة وللسلطة التنفيذية الشرعية حقا التي تنظم الديمقراطية - كما قال إبراهيم لنكولن "للشعب" و "من الشعب". وستكون لدينا سلطة قضائية حقيقية وهي سلطة فقدناها في السنوات القليلة الماضية بسبب الفساد. وهذه السلطة القضائية ستتولى المسؤولية عن تحقيق العدالة. وإننا نعمل على السلطة التشريعية الحقيقية للاستجابة لمطالب واحتياجات الشعب الفنزويلي.

وإننا نعتزم أيضا إنشاء سلطة رابعة - أي السلطة الأخلاقية - لمكافحة الفساد، وهو أساس جميع الأزمات الفنزويلية التي وقعت في السنوات الأخيرة، والنضال من أجل التعليم، ولا سيما تعليم الأطفال. وعلاوة على ذلك، نعتزم إنشاء سلطة اقتراعية لتحقيق توازن في السلطات. وستقتسم السلطات، وبخاصة السلطات التشريعية، مع قناعة شعبية عميقة بالديمقراطية الحقيقية.

ونعمل أيضا على تعزيز نموذج اقتصادي جديد لفنزويلا. ولقد مررنا طوال فترة ٢٠ سنة بأزمة مروعة أدت إلى انهيار البلاد، وانهيار نموذج معين. ونعمل الآن على النهوض بنموذج اقتصادي إنساني ومنتج وتنافسي، يستند إلى الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها

الاقتصاد الجزئي. وأنشأنا صندوقاً اجتماعياً فريداً لتشجيع التوصل إلى حلول للصحة والتعليم بصورة أساسية.

وكما يتبين فإننا ننهض بعملية انتقال حقيقية: سياسية واجتماعية واقتصادية، وقبل كل شيء، أخلاقية. لقد أخذت تولد فنزويلا جديدة، تولد لكي تقدم نفسها إلى العالم كفنزويلا حرة وذات سيادة، على استعداد لكي ترفع بثبات رايات عالم جديد، يكون أكثر عدالة. وإننا نتضامن مع نضالات العالم. فعالم القرن القادم يجب أن يكون أفضل بكثير من عالم القرن العشرين الذي يشرف على الانتهاء. وإننا ننادي بصوت عال من أجل إقامة العدل لشعوب العالم الثالث والمساواة والتنمية البشرية. وإننا نناشد من أجل توحيد الشعوب وإحلال السلام. وأن بلداً يتجدد من الداخل هو وحده القادر من خلال قوته الذاتية على الاندماج في عالم معاصر، مثل العالم الذي يوشك فجره على البزوغ.

وفي هذا الجزء من أمريكا الجنوبية، تولد فنزويلا من جديد وتقدم للعالم قلبها، وتفتح ذراعيها للاندماج. وإنني أوجه تحية خاصة إلى جميع شعوب قارة أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا وأوروبا وأوقيانوسيا. ويجب أن نواصل معاً النضال من أجل بناء عالم أفضل، وبإحساس جديد بالأخوة.

في بياني الأول هذا أمام الجمعية العامة، الذي يتصادف مع آخر دورة في هذا القرن، وبينما نستعد لجمعية الألفية، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيادة الرئيس، وإلى الأمين العام، وإلى جميع ممثلي العالم المجتمعين هنا في الأمم المتحدة، لأننا ندرك الجهود العظيمة التي تبذل لإصلاح وإتمام آلية تحقيق السلم والأخوة والتضامن في العالم الذي يشهد، كما قلت في بداية حديثي، تغييرات كبيرة.

إن هذه الكلمات تنبع من قلبي وتتوجه إلى العالم بأسره باسم شعب يولد هو نفسه من جديد - هو الشعب الفنزويلي - بأفضل الأمانى بأن نجد في كل يوم قوة أكبر ونقترب - كما قلت سابقاً - من الوصول إلى درب السلام والأخوة والتنمية والعدالة وتقرير المصير. ولا نريد أن نقول كما قال شخص ما إن السلام قد انطلق. فلنقل بدلاً عن ذلك إنه قد يكون بوسعنا في السنوات القادمة أن

وخلال ما يزيد عن ستة شهور، تمكنا من المجيء إلى هنا لكي نطلع العالم على نجاحاتنا - وهي نجاحات صغيرة، إلا أنها تنبئ بما سيحدث في فنزويلا. ولقد اضطلعنا بعملية إنعاش اقتصادي، وهي عملية تحترم جميع الحريات الاقتصادية. وفي ظل تعايش صحي بين الدولة والسوق، أحرزنا تقدماً في مجال الاقتصاد الكلي. وبدناً بتخفيض نسبة التضخم: وحافظنا على احتياطياتنا الدولية، وساعدنا في رفع سعر برميل النفط، بالتعاون مع البلدان الأخرى المنتجة للنفط؛ وحققنا توازناً في التبادل. وما برحنا أيضاً نعمل على تنشيط بعض قطاعات الإنتاج، وإننا نناشد المستثمرين العالميين الاستثمار في المشروعات البتروكيماوية ومشروعات الغاز والسياحة والصناعة والزراعة. وهكذا فإننا نبنى نموذجاً اقتصادياً جديداً.

وكذلك نعمل على بناء مجتمع جديد يستند إلى الأخلاقية العامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسأضرب مثالا على ذلك، هذا المثال وإن يكن صغيراً إلا أنه يتضمن الكثير فيما يتعلق بما يجري في فنزويلا من حيث النظام الاجتماعي. وبالكاد قبل ثلاثة أيام بدأت السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠. وازداد القبول في المدارس هذا العام - أي عدد الطلاب في المدارس الرسمية - بنسبة ٢٥ في المائة. وكنتيجة لنموذج تخصيص التعليم، ونتيجة للفقر الذي أخذ يغزو الطبقات الاجتماعية، فإن العديد من الأطفال والشبان لم يذهبوا إلى المدارس؛ فلم يكن باستطاعتهم دفع الرسوم، ولم يكن باستطاعتهم دفع ثمن اللوازم المدرسية. وقمنا هذا العام بفتح المدارس وما برحنا نعمل على إصلاحها. ويسعدنا جداً الآن أن نقول للعالم بأن عدد الأطفال واليافعين الذين بدأوا سنتهم الدراسية الجديدة قد ارتفع بنسبة ٢٥ في المائة خلال فترة ستة شهور فقط. وعلاوة على ذلك، فإن الاهتمام بالتعليم قد يتجاوز كونه أحد الأولويات الوطنية الرئيسية، وغداً الآن مسألة تخص الدول.

ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الصحة. وقمنا بتنشيط خطة خاصة أطلقنا عليها اسم "مشروع بوليفار ٢٠٠٠". وطوال ستة شهور ما برحنا نتصدى للاحتياجات الكبرى للفنزويليين، مثل إصلاح الطرق وفتح طرق اختراق وتنشيط بعض قطاعات المشروعات التجارية الجزئية. وأنشأنا مصرفاً شعبياً يوفر الائتمانات الجزئية، وذلك بغية تحقيق إنعاش هذا القطاع من الاقتصاد، أي

الوقت أنشأنا نظاما سياسيا مستقرا يقوم على الإرادة الشعبية واحترام سيادة القانون. وقد جعلنا من احترام حقوق الإنسان قيمة مقدسة. ونحن نعيش في سلام مع جميع جيراننا الذين بدأنا معهم الآن عملية تكامل قوية. ووضعنا حد السياسات الانتشار والتزمنا بنشاط بعمليات حفظ السلم. وطورنا اقتصادا منفتحا وحرًا، وعملنا على مكافحة الفقر وعدم تساوي الفرص وحاربنا التمييز بجميع أشكاله. وباختصار، لقد عدنا إلى الوضع السوي واعتنقنا القيم السامية لثقافتنا التي تمثل جوهر ميثاق الأمم المتحدة والتي نأمل أن نمضي بها إلى القرن الحادي والعشرين.

وعلى الصعيد الإقليمي، الذي يمثل ميدان اهتمامنا الطبيعي، قمنا بتسوية جميع المسائل المتعلقة بشأن الحدود وترسيمها مع جمهورية شيلي وفتحنا بذلك الطريق أمام تنفيذ تكامل مثمر. وأنشأنا آليات تشاور وتنسيق مع البرازيل وشيلي بشأن مسائل الأمن والدفاع. ونحن على اقتناع بأن الأمن يعتمد على الصداقة والتعاون مع جيراننا أكثر بكثير مما يعتمد على ما نتفقه على الأسلحة. وبوصفنا من الدول الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو، ساهمنا في إبرام اتفاق السلام بين بيرو وإكوادور. ونحن نعمل بلا كلل من أجل توطيد الديمقراطية والتنمية في منطقتنا.

وفي ميدان نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، اتخذنا الخطوات التالية: في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وقعنا على إعلان فوزدي إغواسو المشترك الذي وطد سياسة الشفافية النووية مع البرازيل، ومنذ ذلك الحين، ما برحنا نضع سياسة لعدم الانتشار النووية سلمية ومشاركة. وانضمت الأرجنتين إلى معاهدة ثلاثيولكو في عام ١٩٩٤؛ وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥؛ وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٨. ونحن أيضا أعضاء في مجموعة الموردين النوويين، وفي عام ١٩٩٣، انضمت الأرجنتين إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف.

وفي ميدان الأنشطة الفضائية، عملت اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية مع الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة (ناسا) في مهمة الساتل SAC-B، وفي مهمة تكنولوجيا الساتل SAC-A لوضعه في مداره وتشغيله، وفي مهمة الإطلاق الوشيك للساتل SAC-C، أول ساتل أرجنتيني لمراقبة الأرض. وقد بدأنا

نعلن بصوت مدو أن قيم السلام والديمقراطية والتنمية قد اختصرت.

وباسم شعب سيمون بوليفار، شعب فنزويلا أتقدم منكم بالتحيات الحارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس جمهورية فنزويلا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد كارلوس ساوول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد كارلوس ساوول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بالسيد كارلوس ساوول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس منعم (تكلم بالاسبانية): يسرنا أن نرى شخصية ساهمت في تحقيق الاستقلال لتامبيا تتولى مسؤولية إدارة هذه الدورة للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد ديدير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، على مهارته في ترؤس الدورة الماضية للجمعية العامة.

بعد مرور ١٠ سنوات على رئاستي للأرجنتين، وبعد أن شارفت ولايتي الدستورية على الانتهاء، أود أن أشاطر الجمعية العامة التحولات التي شهدتها الأرجنتين خلال هذه الفترة، في عالم شهد أيضا تحولا.

في الأعوام الـ ١٠ الأخيرة شهدنا تحولا ذا أبعاد هائلة. وقد بدأ ذلك باستعادة الديمقراطية. ومنذ ذلك

واستغلالها، واستئناف الرحلات الجوية بين القارة وجزر مالديف، وإمكانية وصول أشخاص يحملون الهوية الأرجنتينية إلى جزر مالديف.

والأرجنتين بلد يعتز بتنوعه الثقافي. فدستورها يضع استعادة جزر مالديف هدفا وطنيا لنا في حين يكفل إلى أبعد حد احترام طريقة عيش سكانها. وإنني على اقتناع بأن الظروف مهيأة للأرجنتين والمملكة المتحدة للبدء ودونما إبطاء بإجراء حوار يرمي إلى إيجاد حل نهائي للنزاع السيادي، الأمر الذي يفي بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

والأرجنتين هي سادس أكبر مساهم بتقديم قوات إلى المنظمة. فنحن نشارك حاليا في ١٠ عمليات من العمليات الـ ١٧ الراهنة، بما في ذلك العمليتان القائمتان في كوسوفو وتيمور الشرقية. ولقد أدخلنا أيضا في عداد قواتنا عناصر من بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية.

وفي الأرجنتين، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها هي سياسة الدولة. لهذا السبب نشارك بنشاط في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كسبيل لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

إن البعثات الإنسانية المتعددة التي انتشر أصحاب "الخوذ البيضاء" عن طريقها في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، والشرق الأوسط، وأفريقيا، والقفص، تجسد نجاح هذه المبادرة التي تقدمت بها عام ١٩٩٢. والأرجنتين تتفق مع الأمين العام على أن بإمكان أصحاب "الخوذ البيضاء" أن يوفروا المساعدة، بشراكة وثيقة مع أصحاب "الخوذ الزرق" في حالات الصراع.

وتؤيد الأرجنتين إيجاد اقتصاد عالمي ذي أسواق مفتوحة. ومع ذلك، فإننا نرى عودة لظهور الحمائية بأشكال خفية. لهذا السبب نطالب جميع الدول، ولا سيما الدول الأكثر تقدما في النمو، إلى أن تشارك في "جولة الألفية" بهدف إيجاد نظام منفتح متعدد الأطراف لا يستثني أي قطاع من النشاط الاقتصادي.

وكدليل على شعورنا بالقلق إزاء المسائل البيئية، استضافت الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

أيضا العمل في بعض المشاريع الطموحة في هذا الميدان مع البرازيل، فضلا عن مشاريع مع ألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة.

وقد صادقنا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونعمل على آلية لرصد اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذا السياق، انضمت الأرجنتين إلى المجموعة الاسترالية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وضبط النفس الذي تمارسه الأرجنتين في مجال تطوير الأسلحة النووية يعترف به المجتمع الدولي مثلا يحتذى.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر من هذه السنة، صادقت الأرجنتين على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي مؤتمر قمة السوق المشتركة للمحروط الجنوبي في أوهايو، الأرجنتين، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أعلنت منطقة السوق بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي منطقة سلام ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وصدر التزام أيضا بإعلان المنطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إننا نؤمن بأن على جميع الدول الإقلاع عن الأسلحة النووية وإعطاء ضمانات واضحة على أن قدراتها النووية وتكنولوجيتها الأكثر تقدما تستخدم حصرا للأغراض السلمية.

واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى النزاع غير المبتوت فيه المتعلق بالسيادة على جزر مالديف. وأحد التدابير الأولى التي اتخذتها عندما تسلمت منصبني كان إعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٠. وبدأت من ثم مرحلة جديدة بلغت فيها العلاقات بين البلدين الذروة. وقد أعيد تأكيد هذا بالزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى المملكة المتحدة بصفتي رئيسا وبالزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز إلى الأرجنتين. ومنذ ذلك الحين، ولئن كنا نعيد تأكيد حقوقنا السيادية وبحافز من روح المصالحة، نعمل بوثام مع المملكة المتحدة على مسائل شتى تتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، من قبيل إعادة بناء مناخ الثقة المتبادلة في المنطقة، والحفاظ على الموارد البحرية الحية، واستكشاف الهيدروكربونات

التي ستشارك بنفس الاعتقاد في تحقيق أهداف الميثاق النبيلة.

ومرة أخرى، أشكركم، سيدي، وأشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة. فبعد ١٠ سنوات وستة أشهر، أودعكم لآخر مرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس ساوول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد ميكولاس دزوريندا، رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا.

اصطحب السيد ميكولاس دزوريندا، رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب برئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، دولة السيد ميكولاس دزوريندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دزوريندا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي الصادقة، على انتخابكم، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وأن أقدم بأفضل تمنياتي بنجاح مداولات هذه الهيئة وأعمالها.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد ديدير أوبيرتي، على قيادته وإسهامه الشخصي في إنجازات الدورة الثالثة والخمسين.

الإطارية لتغير المناخ، وهو الاجتماع الذي اعتمد خطة عمل بوينس آيرس. وخلال الاجتماع الوزاري الخامس لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وهو الاجتماع الذي انعقد في بوينس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اعتمدت لأول مرة خطة عمل من أجل تنفيذ أهداف المنطقة، وهي تتضمن حماية البيئة والموارد الحية.

ويجب أن يقوم المجتمع الدولي على نحو عاجل بإعداد خطط للحالات الطارئة إزاء مشكلة عام ٢٠٠٠ بطريقة لا تتأثر فيها الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية.

ومنذ تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تشغل الأرجنتين مقعدا لها في مجلس الأمن بوصفها عضوا منتخبا. وأود أن أشرك الجمعية بعض الأفكار بإيجاز.

إن مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم لا يمكن لجهة أخرى القيام بها، ويجب تعزيز سلطته.

ويجب أن يعمل المجلس بالتعاون مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات إقليمية بغية الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه بفعالية.

وثمة مسؤولية تقع على عاتقنا تجاه الرجال والنساء الذين يرتدون الخوذ الزرق، فضلا عن أولئك الذين يقومون بأعمال إنسانية في حالات الصراع. ويقضي التزامنا بتوفير الحماية لهم. ونحن نطالب البلدان بالتصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرافقين لهم.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد الأرجنتين إنشاء نظام للمداورة غير تمييزي، ومنفتح. ومن شأن مضاعفة المزايا والممارسات التمييزية التي لم تظهر في عام ١٩٤٥ سوى نتيجة الحرب أن تكون أمرا غير منصف وغير واقعي في بداية الألفية الجديدة. لذلك، ينبغي عدم تقديم فئات جديدة للعضوية في مناطق لا توجد فيها تلك الفئات، خاصة إذا لم تبررها التقاليد ولم يبررها التاريخ.

وأخيرا، أعتقد أن الأمم المتحدة مطالبة بأن تضطلع بدور أكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين. والأرجنتين التي هي الآن من بين البلدان الـ ١٥ الرئيسية في المنظمة،

نخاطر بتناقص سلطة مجلس الأمن وبالتالي دوره المركزي في صون السلم والأمن الدوليين. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تدع هذا يحدث، لأنه ليس هناك بديل لمفهوم الأمن الجماعي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. والعالم الحديث بحاجة إلى سلطة أمنية عليا لها مصداقية لا يمكن التشكيك فيها.

إن المهام الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن هي تعزيز طابعه التمثيلي، وتحسين فعالية وشفافية عملياته لصنع القرار وطرق عمله، وفي نهاية الأمر، تعزيز مشروعته. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري التوصل إلى اتفاق على أوسع نطاق بشأن توسيع عضويته وبشأن حق النقض، الذي يقوم بدور هام في الإصلاح الشامل للمجلس. وما لم يوضح نطاق تطبيق حق النقض وعلاقته بأعضاء مجلس الأمن الجدد المحتملين. سيكون من الصعب تماما الشروع في توسيع فئة الأعضاء الدائمين.

إن سلوفاكيا تعترف بمشروعية جهود بعض البلدان، التي ترغب - بسبب قدرتها على تحمل نصيب من المسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين - في أن يكون لها مكان في مجلس أمن موسع. إلا أنه في الوقت نفسه من الضروري ضمان التمثيل المناسب للبلدان النامية من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، لأن تلك البلدان تمثل غالبية كبرى من أعضاء الأمم المتحدة.

وللأسف، كما بينت سنوات المناقشة الست الماضية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، لا يزال هناك اختلاف أساسي في وجهات النظر فيما يتعلق بتوسيع فئة الأعضاء الدائمين، الأمر الذي يجعل من غير المحتمل تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب.

ونحن نعتقد أنه حتى يمكننا التحرك قدما، ينبغي أن نشرع تدريجيا في التحرك بدلا من الجري في مكاننا وذلك حتى نحول دون أن يفوت الأمم المتحدة القطار في عالمنا السريع التغير. وإذا لم يتحقق اتفاق بشأن فئات العضوية الأخرى، فإن سلوفاكيا مستعدة، في هذه المرحلة، لتأييد توسيع فئة العضوية غير الدائمة فقط الآن. إن العدد الشامل للمقاعد في مجلس الأمن الموسع سيعتمد عندئذ على المخطط الذي تتفق عليه الدول الأعضاء في آخر الأمر. ومع ذلك، ينبغي ألا يزيد على

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما في ظل ظروف سياسية معينة اتصفت بالحماس نتيجة انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان إنشاؤها خطوة هامة جدا نحو إيجاد نظام عالمي جديد، على الرغم من أن الحالة السياسية التي سيطر عليها التنافس فيما بين الدول العظمى طوال عقود عديدة تلت منعها من استعمال طاقاتها إلى أقصى حد. إن الحالة السياسية الدولية الراهنة أكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف والمبادئ الأصلية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ففي أعقاب نهاية التقسيم الثنائي القطبية للعالم شهدنا عمليات سياسية جديدة غيرت إلى حد كبير الساحة السياسية. إن عددا متزايدا بشكل لم يسبق له مثيل من البلدان يتمسك بمبادئ ديمقراطية وينفذها بشكل عملي. وهذا ينبغي التأكيد عليه، وبخاصة في محفل مثل الجمعية العامة، لأن انتشار الديمقراطية يعطي دفعة لعمل الأمم المتحدة ويحافظ على توسيع أنشطتها في أنحاء العالم.

إن عددا متزايدا من البلدان يعترف بنصيبه في المسؤولية العالمية عن تحقيق حياة أفضل على كوكبنا وعن الاستغلال الحكيم لموارده. وفي هذا العصر الذي يتسم بالعولمة والتكافل، تقوم الأمم المتحدة بدور فريد من نوعه لا يمكن الاستغناء عنه. إن مهامها الأساسية والرئيسية - كفالة السلم والأمن؛ والنهوض بالتعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر؛ وتعزيز دور القانون الدولي؛ وحماية حقوق الإنسان - أكثر أهمية اليوم مما كانت عليه منذ ٥٤ عاما. والجمهورية السلوفاكية تدرك جيدا هذه الحقيقة.

من أهم المسائل في إصلاح المنظمة وإعدادها للتحديات التي أمامها إصلاح مجلس الأمن. مجلس الأمن هو الرمز والدعامة التي يقوم عليها مفهوم الأمن الجماعي، الذي وضع في أعقاب أكثر الصراعات مأساوية لهذا القرن من أجل منع تكراره.

إن التغيرات السياسية الأساسية التي حدثت في العالم في السنوات الـ ٥٠ الماضية تمثل تحديا لدور مجلس الأمن ومشروعيته في المستقبل. ويجب أن نستخلص الدروس من الانتكاسات الماضية. وهذه الانتكاسات، وقد حدث معظمها بسبب المصالح المتعارضة للعناصر الفاعلة الكبرى أو بسبب عدم توافق الإرادة السياسية، شلت حركة مجلس الأمن، الذي ظل سلبيا بدلا من اتخاذ إجراء فعال بالنيابة عن الدول الأعضاء. وما لم تفعل هذا

بوحدة هندسية في بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو). وبذلك تقع سلوفاكيا ضمن الدول الرائدة في المساهمة بقوات من حيث عدد القوات بالنسبة للأفراد. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للجمعية أن سلوفاكيا مصممة على مواصلة دعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع المجالات الرئيسية، وهي القوات، والسوقيات، والتدريب.

والمشاركة النشطة من جانب جمهورية سلوفاكيا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تبرهن على أنها تأخذ بنهج مسؤول إزاء صون السلم والأمن الدوليين، مما أدى منطوقيا إلى ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وتود سلوفاكيا، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، أن تثبت أنه بإمكان البلدان الصغيرة أيضا أن تسهم إسهاما كبيرا في حل الصراعات والأزمات في العالم.

وكوسوفو هي المثل الذي حدث مؤخرا للواقع المضجع الذي يسود البلقان اليوم، والذي يحفز العنف والكراهية الإثنية، وهما لا ينبعان من الظروف التاريخية المعقدة للمنطقة فحسب، بل وقبل كل شيء، من انتهاكات حقوق الإنسان وسوء استخدام الخلافات الإثنية لكي تحقق أغراضها السياسية القصيرة النظر. وتعلق سلوفاكيا أهمية كبيرة على الحل السياسي للصراع في كوسوفو، وتثني على جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وفريق الاتصال الذي يتعامل مع يوغوسلافيا السابقة، والمنظمات الإقليمية، تحقيقا لهذا الهدف. وقد رحبنا بأمل كبير باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يرمي إلى تهيئة الظروف المواتمة لبناء كوسوفو ديمقراطية على أساس احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بغض النظر عن أصلهم الإثني أو دينهم، واحترام جميع المبادئ المكرسة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في البوسنة والهرسك يدل على أن إعادة بناء مجتمع مزقه الصراع على أساس التعدد الإثني ليست بالمهمة اليسيرة على الإطلاق. ومع ذلك، فلنكني نمنع وقوع مأس جديدة، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الأفراد في ذلك الجزء من أوروبا في قضيتهم من أجل المصالحة وبناء الثقة المتبادلة. وهناك دور هام في هذه الجهود

عدد يتراوح من ٢٢ إلى ٢٥ من أجل الإبقاء على قدرته على العمل بشكل سريع. وأود أن أشير إلى أن سلوفاكيا مرنة في هذا الشأن، إن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن تراعى فيه أيضا زيادة مناسبة في تمثيل المجموعة الإقليمية في أوروبا الشرقية، التي تضاعفت عضويتها لأكثر من الضعف في السنوات الأخيرة.

إن عمليات حفظ السلام لا تزال واحدة من الأدوات الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، في ضوء التجربة المأساوية للصراعات التي وقعت مؤخرا والتي لا تزال واقعة، من الضروري تعزيز تلك الآليات، التي تمكن الأمم المتحدة من أن تركز على نحو أكثر نشاطا على منع الصراعات ومعالجة أسبابها بدلا من نتائجها. وإنشاء نظام للإنذار المبكر ينبغي أن يعزز، كما ينبغي أن تقوم الدبلوماسية الوقائية بدور أكثر نشاطا في حالات الصراع المحتملة.

إن صراعات اليوم لها أبعاد عديدة، يجب تناولها بشكل شامل. واتباع نهج متكامل متعدد الأبعاد في حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات يجب أن يتم إذا ما كان لأي صراع أن يحل بطريقة دائمة. ومن المهم أن يكفل تنسيق فعال بين المكونات العسكرية، والمدنية والإنسانية للعمليات المتعددة الأبعاد، التي ينبغي أن تُعطي مهامها وموارد كافية.

ولما كان الوقت عاملا حاسما في معظم حالات وزع قوات حفظ السلام، تؤيد سلوفاكيا الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة للوزع السريع عن طريق نظام لترتيبات احتياطية للأمم المتحدة. والمبادرات الإقليمية تقوم بدور هام في هذا الصدد، ولذلك شاركت سلوفاكيا في تعاون دول أوروبا الوسطى في دعم السلام، التي تستهدف تحقيق التعاون الأوثق بين دول عديدة في أوروبا الوسطى في مجال إعداد وتدريب ومشاركة قواتها المسلحة في عمليات حفظ السلام.

ومنذ انضمام سلوفاكيا إلى الأمم المتحدة، أسهمت في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، بما فيها قوات حفظ السلام في أنغولا، ورواندا، ومنطقة الحدود بين أوغندا ورواندا، وليبيريا، وسيراليون، ومرتفعات الجولان السورية، والقدس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا وسلافونيا الشرقية. كما قررت حكومة السلوفاك مؤخرا أن تسهم

بل لتمكينها من بناء قدراتها بغية منع الصراع وحله كذلك.

والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يجب أن يعترف لها بالدور الذي تضطلع به في تنفيذ عمليات السلام في بلدان أفريقية متعددة، كما يجب تزويدها بالمساعدات المالية والمادية اللازمة. وسلوفاكيا على استعداد للإسهام بنصيبها، بعرض المركز التدريبي لديها لعمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، وهو مركز يحتوي على مرافق محددة لتدريب الوحدات الهندسية.

وهناك مشكلة ملحة أخرى، وهي منع التفجعات غير المشروعة للأسلحة والمواد العسكرية إلى مناطق الصراع، والإنفاذ الفعال لما يفرضه مجلس الأمن من حظر على الأسلحة. وأكثر ما يقلقنا أن جزاءات مجلس الأمن تنتهكها في معظم الأحيان بلدان غير أفريقية تحول أفريقيا إلى متجر لكل أنواع الأسلحة. وسلوفاكيا تمثل امتثالا صارما لكل مقررات مجلس الأمن، بما فيها الجزاءات. ونعتقد أنه ينبغي للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن تعمل بفعالية لضمان بذل الجهود المتضافرة من جانب جميع الأطراف المعنية، وهي الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات الخاصة، ورجال الفكر، بغية التعرف على مصادر تفجعات الأسلحة إلى مناطق الصراع، والحيلولة دون وصول القوات العسكرية والجماعات المتمردة إلى مصادرها، مما يقضي بالتالي على قدرتها على شن الحروب.

وأدرك أن الأمم المتحدة ليست مجرد جندي لحفظ السلم، بل إن لها أيضا دورا تؤديه في الحياة اليومية لأناس كثيرين يعانون الجوع والفقر والمرض والامية والتخلف. ونحن جميعا ملزمون بتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة العالمية وحقوق الإنسان. وخير سبيل لمنع الصراعات والقضاء عليها هو تهيئة الظروف التي تتيح حياة كريمة لكل فرد على وجه الكوكب، وتسمح بقيام علاقات ودية فيما بين الأمم، على أساس مبادئ المساواة في الحقوق، والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وجمهورية سلوفاكيا، لكونها بلدا صغيرا، لا تملك دائما الوسائل التي تمكنها من تسوية القضايا العالمية، مقارنة بما تملكه بعض البلدان الكبيرة. ولكنها تعوض عن

يجب أن يضطلع به التعمير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لمنطقة البلقان برمتها.

وفي هذا السياق، ترحب سلوفاكيا بعهد الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا وتؤيده تأييدا كاملا. وأعتقد أنه سيبدأ مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة. والدليل على الأهمية التي تعلقها جمهورية سلوفاكيا على ضمان الاستقرار في هذا الجزء من أوروبا تعيين السيد إدوارد كوكان، وزير الخارجية في سلوفاكيا، مبعوثا خاصا للأمين العام للبلقان. وجرى عقد مؤتمر تحت رعايته في براتيسلافا، عاصمة سلوفاكيا، حول إعادة بناء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب. وبين المؤتمر بوضوح الاتجاه الذي يجب أن يتخذه المجتمع الدولي والمجتمع اليوغوسلافي إذا كان للبلد أن يصبح جزءا لا يتجزأ من مجتمع الدول في البلقان، الذي يقوم على أسس جديدة.

وترى جمهورية سلوفاكيا أن إرساء السلام العادل في الشرق الأوسط عنصر هام في الاستقرار العالمي. ولهذا، رحبنا بتوقيع اتفاق جديد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حول تنفيذ خطوات منفردة من مذكرة واي. ونرجو في نفس الوقت أن تجدد كذلك إسرائيل، وسوريا، ولبنان حوارها. فرغم أن هناك بعض المسائل التي لم تحسم بعد بين الأطراف، إلا أننا نعتقد أنه سيجري التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق نهائي وسيجري إرساء السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وتعاني القارة الأفريقية من صراعات تزيد عما يجب، ويغذيها في أغلب الأحيان الفقر والتخلف. ومن الواضح أن التعاون بين المجتمع الدولي والدول الأفريقية ضروري إلى أقصى حد بغية منع الصراعات، ومعالجتها، ومساعدة أفريقيا على تهيئة الظروف المواتمة لتحقيق التنمية المستدامة. وتتفق سلوفاكيا مع وجهة نظر الأمين العام، التي أعرب عنها في تقريره عن أفريقيا في العام الماضي، ومؤداها أنه ينبغي للأفارقة أن يدللوا بأنفسهم على إرادتهم السياسية في الاستجابة للمشاكل بالوسائل السلمية وفي الامتثال لقواعد الحكم السليم من خلال كفاءة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتدعيم إضفاء الصبغة الديمقراطية، وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة. وفي نفس الوقت، فإن مساعدة المجتمع الدولي هامة، ليس من أجل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية فحسب،

العالم المتقدم النمو والعالم النامي آخذة في الاتساع. فأوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، والفقر، والانتهاكات الجسيمة والجماعية لحقوق الإنسان، والمجازر والصراعات من كل نوع، كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الدولي.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجالات كثيرة، لا تزال الأمم المتحدة تواجه تحديات مروعة. وعليها أن تصوغ نهجا جماعيا يقوم على تقاسم المسؤولية، وعلى تضامن أكبر وأكثر فعالية لتحقيق التعاون الاقتصادي الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل السلام الدائم والأمن للجميع. وفي هذا السياق، هناك تحديات كثيرة ومتنوعة تواجه مالي وأفريقيا والعالم قاطبة والأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين، مثل الدين، وتمويل التنمية، والأمن بما في ذلك نزع السلاح والإرهاب الدولي، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والهجرة الدولية، وإصلاح الأمم المتحدة.

في العام الماضي، أعربنا من فوق هذا المنبر عن معارضتنا لعولمة تسيطر عليها قوى السوق والنهج المالي، وأعربنا عن تأييدنا لعولمة تقوم على التنمية البشرية المستدامة. وهذا هو التحدي الحقيقي؛ واقتناعنا المتعاطف هو أن بإمكاننا أن نصلح كل أوجه الخلل الحالي، إذا عالجناها، من خلال الحوار السياسي المتجدد والمسؤول والصريح، برؤية عالمية موحدة، مع الالتزام بالشراكة الحقيقية وبإحساس بالمسؤولية المشتركة والمتساوية في بناء عالم أفضل، عالم يليق بالبشرية. وهذا هو النهج الذي يتعين أن نسلكه لمعالجة مشاكل البلدان النامية: أي مديونيتها، وإدماجها كأطراف فاعلة في الاقتصاد العالمي، وتمويل تنميتها.

ويتعين أن تظل مشكلة مديونية البلدان النامية محط اهتمام المجتمع الدولي بغية إيجاد حل دائم يقبله الجميع. وما من شك في أن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة التي اعتمدها مجموعة السبعة في مؤتمر قمة كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كانتا خطوتين هامتين. ولكن حيث أن الديون تستوعب أكثر من ثلث دخل البلدان النامية من الصادرات، ولأن تكاليف خدمة الدين تعرض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر، فإنها تشكل عبء لا يمكن تخطيها أمام أي جهد إنمائي. ومن ثم، لا بد من إلغاء عبء الدين لا مجرد تخفيفه. ودون الانتقاص من أية مسؤولية هنا، أقول إن إلغاء الديون أصبح لازما لتمكين الجهود والتضحيات التي تبذلها البلدان

هذا النقص بنهجها الحازم والنشط إزاء جميع المشاكل الكبرى التي تواجهها البشرية. وكما أثبتت التجربة، فإن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكنها أن تسهم إسهاما ملموسا في حسم الأزمات والصراعات. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن هذه البلدان غير مكبله بمصالح القوة، وأنها قادرة على تقديم وتأيد حلول يقبلها الجميع. وقد دلت سلوفاكيا بالفعل على قدرتها على أن تكون عنصرا فاعلا نشطا في العلاقات الدولية. والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها محفلان يمكننا أن نستخدم فيهما هذه الخبرة القيّمة على أفضل وجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ميكولاس دزوريندا، رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موديبو سيديبي وزير خارجية مالي.

السيد سيديبي (مالي) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. فهذا الانتخاب تشريف لبلدكم، ناميبيا، كما أنه مصدر بهجة وارتياح لأفريقيا بأسرها، ولبليدي مالي بصفة خاصة. ولكم أن تعولوا على كامل تأييد وفد بلادي والتي أشرف بمخاطبة الجمعية العامة باسمها اليوم. وإنني لمقتنع بأنكم، بفضل مواهبكم وخبراتكم كدبلوماسي يبجله الجميع ستقودون أعمال الجمعية إلى خاتمة ناجحة.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم، سعادة السيد ديدبير أوبيرتي، عن ارتياحنا للمهارة والالتزام اللذين أدار بهما أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

اسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا للأمين العام سعادة السيد كوفي عنان، امتنان حكومة مالي على ما أبداه من تصميم وحكمة في البحث عن حلول للقضايا المركزية التي يواجهها المجتمع الدولي.

تنعقد الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة عند عتبة الألفية الثالثة، في وقت لا تزال فيه الفجوة بين

أفريقيا - معاهدة بليندابا - لإبداء تأييدها للمبادرة الرامية إلى جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ومع ذلك فلنكن على بينة من الأمر، فما يهدد اليوم بصورة خطيرة السلام وأمن النساء والرجال والأطفال في أفريقيا هي الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد.

وعندما نقيم التقدم المحرز في محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة منذ الدورة الثالثة والخمسين، وبينما نقدر جهود فريق الأمم المتحدة من الخبراء الحكوميين، فإننا نؤيد كلية نداء العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في بروكسل يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وينبغي أن نرحب بالقرار التاريخي الذي اتخذته البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا بشأن مبادرة مالي لإعلان وقف للصادرات والواردات والإنتاج للأسلحة الصغيرة اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يستمر لثلاث سنوات، وهو وقف تؤيده مدونة السلوك. وحدد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الذي عقد في باماكو في آذار/مارس ١٩٩٩ صيغ تنفيذ برنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية واعتمد خطة عمل في تسع مجالات لها أولوية لجعل الوقف عملياً. وتستحق هذه الجهود الدعم من المجتمع الدولي حتى يكون هناك مزيد من التعاون الشامل لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة وتخفيف آثاره المدمرة.

كما أنه من الجوهرى دعم ومد نطاق هذا الوقف، وتطبيق القوانين والقواعد السارية بشأن انتقالات الأسلحة بشكل أدق، وتحسين تلك القوانين والقواعد وتعزيزها على جميع المستويات وتدعيمها بمدونات السلوك. كما أننا نحتاج إلى تعزيز قدرة الدول وزيادة التنسيق للتعامل مع هذه الظاهرة. ولكن علينا أيضاً العمل على إيجاد آلية معيارية دولية تقدمية وفعالة للسيطرة على توزيع الأسلحة الصغيرة. ونحن نؤيد بمنتهى القوة قرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي معني بهذه المسألة.

وبالمثل يجب علينا أن نواصل عملنا لتحرير العالم من أهوال الألغام المضادة للأفراد، وعلينا أن نعمل بصفة خاصة على تخليص أفريقيا منها لأنها تواصل حصد الموت والتشويه حتى بعد انتهاء الصراعات. وسوف نحقق ذلك بالعمل في سياق إعلان مابوتو والتأكد من أن

النامية من أن تؤتي كل ثمارها لخير شعوبها. ومن شأن إلغاء الديون، إذا اقترن باتباع سياسة للدين تكون أكثر رشداً وترتكز على القدرات الإنتاجية لهذه البلدان، أن يرسى الأسس للتمويل الحقيقي المستدام للتنمية.

أما المساعدة الإنمائية التي طالما نظر إليها على أنها لفتة كريمة يتفضل بها الأغنياء على الفقراء، فقد أصبح ينظر إليها الآن على أنها تعبير ملموس عن التضامن لا يمكن الاستغناء عنه. إلا أن هذه المساعدة تدنت تدنيا كبيراً في السنوات الأخيرة، وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لعكس مسار هذا الاتجاه بغية تحسين تلبية احتياجات التمويل في البلدان النامية. وبلدي - مالي الذي أجرى بالفعل إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية كبيرة - يأمل في أن يولى اهتمام خاص لحالة البلدان الأفريقية في أي بحث يجرى لهذا الموضوع. وأناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي تماماً بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز قدراتنا الاقتصادية في مجالات تجهيز وتسويق سلعنا الأساسية، ودفع أسعار ملائمة لمنتجاتنا، وتسهيل وصولها إلى الأسواق.

ويقتضي الوضع الراهن وجود شراكة جديدة تستند إلى الاعتراف بأن تمويل التنمية مسؤولية مشتركة ينبغي أن تنعكس في تقاسم أكثر إنصافاً للأعباء فيما بين المانحين. وهنا يكتسب الاجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية أهمية حيوية. ويعتقد وفد بلادي أن هذا الاجتماع ينبغي النظر إليه في سياق ذي شقين: متابعة مؤتمرات القمة الكبرى والمؤتمرات الدولية التي انعقدت في التسعينات وخطة التنمية التي اعتمدها الجمعية العامة.

بعد أكثر من نصف قرن من إنشاء الأمم المتحدة، لم تعد هناك حاجة أخرى لإثبات أهميتها وإسهامها في جدول أعمال نزع السلاح وبناء السلم والأمن الدوليين. وأشدد هنا على الأهمية الخاصة التي تعلقها مالي على نزع السلاح بصفة عامة ونزع السلاح الجزئي بصفة خاصة. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تدخل فيها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها، ومد نطاق هذه المناطق لتشمل جميع مناطق العالم سيسهمان إسهاماً ملموساً في السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن مالي صدقت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

ويبذر بذلك بذور ارتكاب العنف والنزاعات. ويجب أن نعمل من أجل ثقافة سلام حقيقية. ومكان أطفالنا في المدارس؛ ومن مسؤوليتنا أن نضع حدا لهذه الظاهرة الشائنة برفضها واتخاذ التدابير القوية ضدها. بما في ذلك فرض الجزاءات الجنائية الدولية. ويجب أن تتضمن برامج ما بعد الصراع ضمن أولوياتها إعادة الإدماج، عن طريق تعليم الأطفال؛ ويجب، بطريقة عامة، جعل التعليم قلب استراتيجية بناء السلام والتنمية المستدامة".

ويتزامن قرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال في عام ٢٠٠١ مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن ننتهز هذه الفرصة للإسراع في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا فيما يتعلق بالأطفال.

ولدينا مسؤولية فريدة نحوهم. وأقل ما يمكننا أن نفعله عشية الألفية الجديدة القيام بتزويد جميع الأولاد والبنات بقدر أكبر من الصحة والمدارس والحماية من الحروب والمجاعات.

وتلتزم مالي بحماس بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وإن مراعاة الحقوق الإنسانية والسياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعد جزءاً لا يتجزأ من الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والنهوض بالسلام والأمن. وفي هذا السياق من الضروري وجود عدد معين من المعايير الدنيا في أية ديمقراطية تقوم على القانون واحترام حقوق الإنسان. وهنا فإنني أشير إلى القيم التي نعتبرها جميعاً أساسية والتي نحن ملتزمون بمراعاتها ألا وهي: حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، ونظام الحكومة الديمقراطية، وشروط التغييرات الضرورية للحكومة في النظام الجمهوري والديمقراطي. وفي الديمقراطية يعد هذا هو الحد الأدنى الذي يجب علينا جميعاً، وعلى كل فرد منا، أن ندعمه ونبنيه، ونظوره.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط مصدراً للقلق، على الرغم من إحياء عملية السلام. وأود أن أكرر هنا التأكيد على دعم مالي بلا تحفظ للنضال العادل للشعب الفلسطيني وكذلك لإيجاد حل شامل وعادل ودائم يقوم على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ الأرض مقابل السلام.

الجميع، بدون استثناء، سيصدقون على اتفاقية حظر الألغام المضادة للجنود وينفذونها. ولقد قمنا بالتصديق على الاتفاقية منذ وقت مبكر جداً ودمرت بلادنا المخزون الضئيل من هذه الأسلحة، الذي لم نقم قط في الواقع باستخدامه. وتعتمد مالي الآن التشريع الوطني الذي تتطلبه اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وأصبحت عمليات حفظ السلام في السنوات الخمسين الماضية أداة هامة لحل الصراعات بالوسائل السلمية والنهوض بالسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك أود أن أقول بأنها ليست في حد ذاتها حلاً للصراع ولكنها مجرد تدابير خاصة لمنع تفاقم الصراعات لحين التوصل إلى حل سلمي لها.

ويتجلى بحثنا الدائم عن السلام في مشاركتنا الفعالة في عمليات حفظ السلام ودعمنا الكامل لآلية منع الصراعات، والسيطرة على الصراع وحسمه في أفريقيا، الأمر الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة. ونحن نطلب من المجتمع الدولي التعبئة السريعة في وقت مناسب، وإلى درجة كبيرة لدعم التنفيذ الفوري لاتفاقات السلام التي يصعب الوصول إليها والتي تعد ثمينة على الدوام وكذلك برامج بناء السلام.

كما تدعم مالي أية تدابير تساعد على تهيئة مناخ يتيح لنا مواجهة أسباب الصراعات التي ترتبط الآن أساساً بالتخلف الاقتصادي وسوء الحكم وأوجه العجز في الديمقراطية وسياسات التعاون الرديئة. ونحن نعلق آمالاً كبيرة على قرار منظمة الوحدة الأفريقية بجعل سنة ٢٠٠٠ عاماً للسلام والأمن في أفريقيا، ونأمل كثيراً في أن يعطي المجتمع الدولي الدعم لقارتنا في جهودها المتعلقة بالوقاية وحفظ السلام.

ولا يمكنني أن أغفل عن الذكر هنا الرابطة الوثيقة بين الأمن والتنمية والحاجة التابعة لتمويل الأمن كجزء لا يتجزأ من العمل الإنمائي. كما لا يمكنني أن أختتم بدون أن أذكر مسألة الجنود الأطفال الشبيعة والمروعة.

وقال الرئيس كوناري في هذا الصدد:

"لدينا مسؤولية مطلقة تجاه القدر المحزن للجنود الأطفال، الذي لا يقبل ولا يمكن تحمله؛ ويجب أن نضع حداً له عن طريق الإدانة القاطعة لكل من يستخدم هؤلاء الأطفال ويشربهم ثقافة العنف،

وبالإضافة إلى هذا فإن وفدي يعيد التأكيد على طلب أفريقيا تقسيما منصفيا بين فئتي المقاعد. وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز وقار وسلطة المجلس وفعاليته ومشروعياته.

وتتيح هذه الدورة للمجتمع الدولي فرصة فريدة لأن يثبت من جديد أن الأمم المتحدة مؤسسة نشطة ودينامية وقادرة على التصدي لشواغل العالم الرئيسية. ولكي يفعل هذا فعليه أن يثبت أن المنظمة قادرة، رغم تعقيدات القضايا المثبطة في بعض الأحيان، ورغم مصالح الدول الأعضاء المتباينة في أغلب الأوقات، على أن تعمل بتصميم وابتكار وفعالية من أجل الصالح العام للجميع. وهذا هو ما نتطلع إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اليابان، معالي السيد ماساهيكو كومورا.

السيد كومورا (اليابان) (تكلم باليابانية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهنئتي الخالصة للسيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا لتوليته رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. كما أود أن أعرب عن احترامي للسيد ديدييه أوبرتي بادان، وزير خارجية أوروغواي، لكل الجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ومن دواعي سروري أيضا أن أرحب بقبول جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا أعضاء جددًا في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعرب عن أصدق مشاعر العزاء والمواساة لشعب جمهورية تركيا وشعب اليونان اللذين عانيا الكثير نتيجة للزلازل الأخيرة في هذين البلدين. وأعرب أيضا عن عميق قلقي إزاء الأضرار الجسيمة التي نتجت عن الزلزال الذي وقع في تايوان في الصباح الباكر من يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، وأقدم عزائي ومواساتي لمن عانوا من الكارثة.

إن هذه هي الدورة الأخيرة للجمعية العامة التي تسبق جمعية الألفية المقرر عقدها في العام المقبل. وخلال فترة العام الواحد القادمة يجب أن نحدد القضايا، كالصراعات والفقر مثلا، التي سيواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، وأن نجد إجابة عن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في التصدي لهذه القضايا.

وإنني إذ أنتقل الآن إلى أزمة لوكربي فإن مالي، وهي تستند إلى التقدم المحرز في معالجة هذه المسألة تدعو إلى الرفع التام والضروري للجزاءات التي فرضت بصورة غير عادلة على شعب الجماهيرية العربية الليبية الشقيق، ويسرني أن أحدد له دعم وتضامن شعب مالي. وبالمثل فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الكلفة البشرية من المدنيين في البلدان الأخرى من الذين استهدفوا بالجزاءات.

وإن الأمن والاستقرار يواجهان تهديدات جديدة منها مشكلة المخدرات - التي أصبحت أسوأ مع عولمة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وغسل الأموال والفساد. ويجب على المجتمع الدولي، في مواجهة التهديدات وآثارها الضارة عليه، أن يقوي جهوده لوضع الآليات اللازمة للقضاء عليها في مكانها ويتعاون بصورة أفضل من أجل مكافحتها. وفيما يتعلق بالإرهاب الدولي وقعت مالي الاتفاقية الأفريقية في الجزائر، ونحن نؤيد مناشدة منظمة الوحدة الأفريقية للإبرام السريع لاتفاقية دولية حتى يمكن بصورة أفضل منع الإرهاب ومكافحته على نحو أكثر فعالية.

واليوم عندما تستعد البشرية لألفية جديدة، من الضروري تكييف الأمم المتحدة لاحتياجات زمننا. وتتطلب التحديات التي سنواجهها أن نتخذ إجراءات مناسبة الآن حتى يتمتع القرن التالي بمزيد من السلام، ومزيد من العدالة في مشاركة جديدة تقوم على التضامن بين جميع الدول.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تظل مكان التجمع التي يمكن لجميع البلدان إسماع صوتها فيه للعثور على حلول للمشاكل التي تواجهها، فلا يجب أن تهمش. وهكذا فإنه من الضروري، اليوم أكثر من أي وقت مضى استعراض تآدية شبكة المنظمة لوظائفها بما يمكن من تكييفها لظروف الحاضر والمستقبل.

ووفدي على قناعة بالحاجة إلى إضفاء مزيد من الديمقراطية على منظمنا من خلال إعادة تشكيل شاملة لأجهزتها الرئيسية، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يعكس تكوينه حالة العالم منذ ٥٠ سنة والذي لا يعكس بأية حال الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعالم اليوم أو الغد.

الصراعات مستمرة في مناطق كثيرة. ولئن كان السلام قد استعيد في كوسوفو فقد ترك الصراع هناك جروحا عميقة في المجتمعات المحلية في المنطقة وفي قلوب الناس ليثبت مجددا أهمية درء الصراعات. وعلاوة على ذلك لا تزال هناك تحديات عديدة تقف في طريق إعادة التعمير في المستقبل. وهناك توترات دائمة في آسيا. وبينما حلت صراعات مختلفة في أمريكا اللاتينية لا يزال من المتعين القيام بعمل وصولا إلى تنمية مستقرة بعد انتهاء الصراع، ويشمل ذلك تطوير وإزالة الألغام الأرضية المزروعة في المنطقة الحدودية بين بيرو وإكوادور اللذين توصلا إلى اتفاق سلام في العام الماضي بشأن نزاعهما الحدودي.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة الصراعات أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية. فأولا، من المهم أن يتبع نهج شامل يتضمن درء الصراع وحله وحفظ السلام وبناء السلام والقضاء على أسباب الصراعات المحتملة، كالفقر مثلا. وثانيا، من الضروري معالجة الصراعات بطريقة تناسب الأوضاع في كل منطقة. وقد أثرت هاتان النقطتان في تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871) الذي صدر في العام الماضي. وثالثا، فبيما يتعلق ببناء السلام من الضروري أن تنفذ المساعدة الدولية، بدءا من المساعدة الإنسانية الطارئة بعد انتهاء الصراع إلى المعونة الإنمائية الطويلة الأجل تنفيذًا دون انقطاع. وعلاوة على هذه الجهود، أصبح من المهم أن يكفل أمن الأفراد العاملين في أنشطة المساعدة الإنسانية أو الإنمائية.

وفي أفريقيا، تتعاون الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في حالات الصراع كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وفي النزاع الحدودي الآخر بين إثيوبيا وإريتريا. وسوف تنظر اليابان في تقديم المساعدة لجهود الأمم المتحدة وجهود إعادة تعمير البلدان المعنية. ونرى أن جهود معالجة الفقر في أفريقيا تسهم أيضا في درء الصراعات في المنطقة.

وفيما يتعلق بكوسوفو فقد قدمت اليابان أفرادا إلى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وتقدم الدعم المالي بنشاط في مجالات كالمساعدة الإنسانية والمساعدة في التعمير. وقد أوفدت مؤخرا بعثة دراسة لاستكشاف مشاريع المساعدة الملموسة الممكنة.

والأمم المتحدة، منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، تعالج قضايا السلم والأمن في العالم إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التنمية. وفي مجال السلم والأمن كانت قدرة مجلس الأمن في عهد الحرب الباردة على مواكبة الصراعات مقيدة بشدة. بيد أن الأمم المتحدة بذلت، حتى في تلك الظروف، جهودا خلاقية من قبيل عمليات حفظ السلام، وحققت بعض النتائج في الشرق الأوسط وفي غيره. ومنذ انتهاء الحرب الباردة ازداد عدد عمليات حفظ السلام التي أوفدت زيادة كبيرة وأصبحت ولاياتها متنوعة. وأثمرت أنشطتها في كمبوديا وموزامبيق، على سبيل المثال.

وبالنسبة لقضيتي اللاجئين والمشردين بسبب الصراعات فقد نالت أنشطة المساعدة الإنسانية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها تقديرا عاليا. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي أذارت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تلك القضايا ووضعت المعايير ونفذتها في كل الميادين بما فيها التنمية والبيئة وحقوق الإنسان والعلم والثقافة. ففي مجال التنمية حققت الأمم المتحدة بالإضافة إلى الجهود المضطلع بها من خلال برامجها وصناديقها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نتائج معينة في مجال تنسيق أنشطة المساعدة التي يقوم بها المجتمع الدولي. ثم إن الأمم المتحدة أدت دورا حاسما في تقديرات الرأي العام في المجتمع العالمي. وينبغي أن نقدر تقديرا كبيرا هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وإذ أدرك شعب اليابان إدراكا كاملا أهمية المنظمة فقد اعتبر قبول بلده في عضوية الأمم المتحدة بمثابة إعادة وضع البلد السابق في المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وظل منذئذ يؤيد أنشطة الأمم المتحدة ويسهم فيها.

بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين أن تنجزه الأمم المتحدة في مجالات من قبيل درء الصراعات وحلها والتخفيف من وطأة الفقر. ومن المهم أيضا أن تكون لديها آراء جديدة تشمل ما يتعلق بأمن الإنسان، لدى تصديها للقضايا الجديدة كتلك المتعلقة بالعولمة وسائر المسائل العالمية. ولا تزال هناك قضايا سنحملها معنا إلى القرن الحادي والعشرين.

ومن أهم هذه القضايا ضرورة استمرار الأمم المتحدة في معالجتها للصراعات. ففي أفريقيا لا تزال

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومع دخول اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها حيز النفاذ في الشهر الماضي، من الضروري الآن تطبيق حظر عالمي وفعال على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتطهير المناطق المزروعة بالألغام، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام، ومن بينهم العديد من الأطفال. وأسهمت اليابان بمساعدة مالية تزيد عن ٤٠ مليون دولار للمنظمات الدولية وغير الحكومية وستواصل السعي جاهدة لتحقيق هدف الوصول إلى "عدم وقوع ضحايا" في موعد مبكر.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين والمشردين، تشيد اليابان إشادة كبيرة بالأنشطة التي تضطلع بها مفضوية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها وتعتزم أن تواصل بنشاط التعاون معها.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أفضت الجهود الدولية إلى تحقيق بعض النتائج بالنسبة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وأدوات إيصالها - إلى الصواريخ - بالإضافة إلى خفض الأسلحة. إلا أن معاهدة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت موضع شك بسبب إجراء التجارب النووية أو تطوير أسلحة الدمار الشامل بصورة سرية من جانب بعض الدول.

وتناشد اليابان الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء إلى اتخاذ تدابير بناءة لضمان الانعقاد الناجح لمؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الربيع القادم. وكذلك تناشد اليابان الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك فوراً وذلك لكي تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن، وتناشد كل بلد من البلدان التقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الأهمية بمكان أيضاً تنشيط عملية ستارت من جديد والبدء فوراً بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد طالبت اليابان دوماً باتخاذ تدابير واقعية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقامت كل عام ومنذ ١٩٩٤ بتقديم قرار إلى الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وفي أواخر شهر تموز/يوليه الماضي، فإن محفل

وينتقل اهتمامنا إلى آسيا، حيث نرجو أن يعود الأمن إلى تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن من خلال أنشطة القوة المتعددة الجنسيات العاملة بالتنسيق مع حكومة إندونيسيا ومع القوات المسلحة الإندونيسية. ويبدأ الآن نشر هذه القوة على أساس قرار مجلس الأمن المعتمد في ١٥ أيلول/سبتمبر.

وقد أعلنت اليابان بالفعل عن أنها ستقدم مساهمة مالية كبيرة إلى القوة المتعددة الجنسيات. وهي تقدم هذه المساهمة بقصد تيسير مشاركة البلدان النامية في هذا الجهد. وستقرر اليابان مقدار مساهمتها بعد أن تتضح الصورة الكاملة للقوة المتعددة الجنسيات.

وتثير حالة اللاجئين والمشردين في تيمور الشرقية وخارجها قلقاً بالغاً. وقد أعلنت اليابان عن إسهامها بمبلغ مليوني دولار لأنشطة مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى هذا تعتزم النظر بإيجابية في مساعدات أخرى بعد الأخذ في الاعتبار تقرير البعثة الحكومية الموجودة الآن في المنطقة وعوامل أخرى. ثم إن اليابان تعتزم في الأجلين المتوسط والطويل أن تقدم مساعدة مناسبة لتعمير وتنمية تيمور الشرقية.

أما عن درء الصراعات فأود أن أثنى على منظمة الوحدة الأفريقية لاستهلالها بالفعل جهوداً ترمي إلى إقامة نظام للإنذار المبكر وفيما يتعلق بآسيا، أود أن أثنى على الاجتماع الوزاري للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، لقراره في تموز/يوليه الماضي مناقشة كيفية بحث الدبلوماسية الوقائية بشكل ملموس.

وأود بعد ذلك أن أتناول ثلاث مسائل عادة ما تلاحظ في مناطق الصراع: وتشتمل هذه المسائل على الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية المضادة للأفراد واللاجئين والمشردين.

واليابان في جهودها المبدولة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة، يحدوها أمل قوي بأن تعتمد الجمعية العامة قراراً في هذه الدورة يشجع توصيات تقرير الأمين العام التي صاغها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وتنتطلع اليابان إلى العمل مع البلدان الأخرى من أجل تنفيذ هذه التوصيات. وكذلك ستسهم اليابان بنشاط من أجل الانعقاد الناجح للمؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة المزمع عقده مع نهاية عام ٢٠٠١.

وما برحت اليابان أكبر مانح في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية منذ ١٩٩١، وبالرغم من خطورة حالة ميزانيتها المحلية، فإنها ستظل تقدم مساعدة إنمائية رسمية فعالة وكفينة وذات نوعية عالية؛ وستعالج مشاكل الفقر من خلال زيادة تشجيع التعاون مع المنظمات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

ومشاكل الدين تجعل من الصعب للغاية على الدول المدينة، ولا سيما أفقر البلدان أن تحقق التنمية. وقدمت اليابان مساعدة من خلال إعادة جدولة الديون ومنح المعونة للتخفيف من الدين، وستتخذ تدابير شاملة لمعالجة مشكلة الدين، بما في ذلك التنفيذ المستمر للالتزام الذي قطع في مؤتمر قمة مجموعة الثماني في كولون.

ويجري بصورة متتابعة عقد مؤتمرات هامة، مثل الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، وذلك في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان. وعقدت في شهر حزيران/يونيه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن السكان والتنمية، حيث تم اعتماد مقترحات هامة للعمل في المستقبل. والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتأثر بسرعة بالآثار المترتبة على تغير المناخ والضعيفة من الناحية الجغرافية أيضا، هي الموضوع البالغ الأهمية للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين التي ستبدأ في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وتنمية الدول غير الساحلية المحرومة جغرافيا أيضا، موضوع هام أيضا.

وتعزيز تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وكانا قد اعتمدا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥ سيناقش في السنة القادمة في دورة متابعة استثنائية. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بعنوان "المرأة ٢٠٠٠" ستعقد أيضا في العام المقبل من أجل زيادة تعزيز نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥. واستنادا إلى الإنجازات التي تحققت في هذه الدورات الاستثنائية، تعتزم اليابان أن تسهم بنشاط في الجهود التعاونية الدولية في هذه المجالات.

وهذه السنة هي السنة الأخيرة في العقد الدولي للحد من الكوارث الوطنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية ومتضافرة استجابة للكوارث الطبيعية ذات النطاق الواسع، كما أكدت على ذلك بوضوح تجربتنا مع الزلازل التي وقعت مؤخرا في تركيا

طوكيو المعني بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، أصدر تقريره، الذي نعتقد أنه يوفر مبادئ توجيهية واقعية لتحقيق تقدم في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وتود اليابان أن تتشاور بنشاط مع البلدان الأخرى بهدف تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في التقرير.

وإن أهمية التصدي لمسألة أسلحة الدمار الشامل التي ليست أسلحة نووية، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى مركبات إيصالها، بما فيها الصواريخ، لا تحتاج إلى مناقشة. وستعمل اليابان بصورة خاصة من أجل الانتهاء المبكر من المفاوضات المتعلقة ببروتوكول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بمسألة الصواريخ الكورية الشمالية، فإن اليابان تنظر بعين التقدير والترحيب إلى التقدم الهام الذي أحرز في المحادثات التي جرت مؤخرا بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وتأمل اليابان أملا كبيرا بأن الوقف الاختياري لإطلاق الصواريخ من جانب كوريا الشمالية سيتأكد بصورة أكبر.

ولا يزال الفقر يمثل مسألة خطيرة في العديد من مناطق العالم. وهناك حلقة مفرغة حيث يفاقم من مشكلة الفقر تكرار وقوع الصراعات الإقليمية، في حين أن الفقر يتسبب بدوره في نشوب الصراعات الإقليمية وتكرار نشوبها. والواقع أنه ينبغي الإقرار بأن الفقر هو المسألة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، وأنه يتعين على مختلف الأطراف، مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والدول والمجتمع المدني، أن يتعاونوا من أجل القضاء عليه.

وفي مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية والذي شاركت في تنظيمه اليابان والأمم المتحدة وغيرهما في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تم اعتماد برنامج طوكيو للعمل، وهو برنامج يشجع البلدان الأفريقية على اتخاذ مبادراتها الخاصة؛ ويدعو إلى تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو؛ ويدعو إلى النهوض بالتعاون بين آسيا وأفريقيا؛ وستظل اليابان مهتمة بنشاط بمسألة الفقر في أفريقيا من خلال جهود المتابعة لتنفيذ برنامج العمل مثل الحلقة الدراسية عن إدارة الديون التي شاركت اليابان في تنظيمها مع الأمم المتحدة وغيرها في الشهر الفائت في كينيا.

الفقر؛ وتدفق اللاجئين؛ والمسائل البيئية؛ والأمراض المعدية، مثل الإيدز؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والجريمة المنظمة الدولية؛ بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات؛ والألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والإرهاب.

في حزيران/يونيه الماضي، استضافت اليابان الندوة الدولية المعنية بالتنمية، التي ناقشت فيها مسألة كيفية تشجيع الأفراد على الاعتماد على الذات للخلاص من الفقر. وبمبادرة من رئيس الوزراء أوبوشي، أنشأت اليابان صندوقاً للأمن البشري داخل الأمم المتحدة لدعم أنشطة المنظمات الدولية ولتعزيز الأمن البشري. وقد أعلنت اليابان مؤخراً عن مساهمتها بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل إعادة التعمير والمساعدة في عودة اللاجئين في كوسوفو، وستقوم بتنفيذ تلك المساعدة عن طريق صندوق المساعدة الإنسانية وموارد أخرى.

ولا يمكن القول بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي للمسائل التي ستواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين جهود كافية. ورغم ذلك، لا يصح أن ندعي أن الأمم المتحدة عاجزة عن التصدي لتلك المسائل كما يجب، وأنها بالتالي تتجاهلها. كما لا يصح أن نقوم ببساطة بشجب أية محاولة لتجاهل المنظمة. فبالنظر إلى أن مسائل عديدة تستدعي اليوم أن تبذل جهود من المجتمع الدولي ككل، وبما أنه ليست هناك أية مؤسسة عالمية وشاملة أخرى بوسعها أن تحل محل الأمم المتحدة، فليس أمامنا من خيار سوى إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها، حتى يتسنى لها التعامل مع المسائل على النحو الصحيح. ومن وجهة النظر هذه، أود بوجه خاص أن أوضح النقاط الثلاث التالية.

النقطة الأولى هي الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. فخلال الـ ٥٠ عاماً ونيّف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت الحالة الدولية تغيرات هائلة. وبالنظر إلى تلك التغيرات، فإن وظائف مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن تعزز. ولتلك الغاية، من الضروري أن يعاد تشكيل مجلس الأمن ليعبر عن الحالة الدولية الراهنة، بإصلاحه في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وتود اليابان أن تتولى مسؤوليات أكبر بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن.

ثانياً، هناك حاجة ملحة للقيام بإصلاحات تضع الأمم المتحدة على أساس مالي سليم. ومن الضروري أن تفي

واليونان، والأعاصير التي اجتاحت في العام الماضي أمريكا اللاتينية وتسونامي في بابوا غينيا الجديدة. والأمم المتحدة مطالبة بأن تضطلع بدور أكثر نشاطاً في هذا المسعى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الجهود في مجال الحد من الكوارث الطبيعية. وإذ تدرك اليابان أهمية الحد من الكوارث الطبيعية في سياق السياسة الإنمائية والمسائل البيئية، فإنها ستعزز من جهودها في هذا المجال.

وفيما يتعلق بتعزيز العولمة، وفي الوقت الذي نستفيد فيه من الفرص الجديدة التي تتيحها لتنشيط الاقتصاد العالمي، وتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص العمل، والتنمية، فإنه يجب علينا أيضاً أن نتصدى لآثارها السلبية، مثل تزايد الاحتلال في الموارد المالية الدولية واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وتضطلع اليابان باستمرار بتنفيذ تدابير للمساعدة المالية يصل مجموعها إلى ٨٠ بليون دولار تقريباً، بما في ذلك مبادرة ميازاوا الجديدة - وهي أكبر رزمة مساعدات يوفرها بلد واحد - لبلدان شرق آسيا تأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية. وإننا نتوقع بقوة استئناف الانتعاش الاقتصادي للمنطقة وتحقيق تنمية سليمة ومستدامة للاقتصاد العالمي.

ونشعر بالقلق أيضاً لأن العولمة قد تفاقم من حدة مشاكل مثل التدمير البيئي والجريمة المنظمة الدولية، والمخدرات والإرهاب وانتشار الأمراض المعدية. وهذه المسائل العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية وتشكل تهديدات مباشرة للجميع، ينبغي للمجتمع الدولي كله أن يتصدى لها. ومن الضروري أن نعتمد سياسات تولي اعتباراً للنساء والأطفال وغيرهم، الفئات الأسرع تأثراً بالآثار المترتبة على هذه المسائل العالمية.

وبالرغم من أن العولمة تولد الابتكار أيضاً من خلال تسهيل التفاعل بين مختلف الثقافات ونظم القيم المتباينة، فإنه ينبغي إيلاء الاعتبار اللازم للتنوع الثقافي في العالم. ومن وجهة النظر هذه، نرى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ستضطلع بدور أكثر أهمية في القرن المقبل.

وما انفكت اليابان تؤكد على أهمية التصدي لمختلف المسائل التي ذكرتها لتوي من خلال تركيز الجهود على الأمن البشري، أي، حماية كرامة وحياة كل شخص إزاء العديد من التهديدات التي يشكلها، على سبيل المثال

للمسائل التي ستواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ومن الممكن جدا للجهود التي ستبذلها الدول الأعضاء في فترة السنة الواحدة المقبلة أن تحدد صلاحية المنظمة للبقاء في القرن المقبل. ومن ثم، أود أن أختتم ملاحظاتي بدعوة الدول الأعضاء إلى التعاون مع بعضها البعض في السعي إلى تحقيق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بنيتا فيريرو - فالدر، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النمسا.

السيدة فيريرو - فالدر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم في منصبكم السامي وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد النمسا ودعمه. إنني على ثقة من أننا سنشهد دورة ناجحة للجمعية العامة تحت قيادتكم، وهي الدورة الأخيرة في هذا القرن.

إن النمسا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ببلاعة تامة وزير خارجية فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية لذلك البيان الشامل جدا.

إن الأمم المتحدة تجد نفسها بأشكال كثيرة تقف على مفترق طرق. وعلى المنظمة أن تجد دورها وتعزز أهميتها في عالم يزداد اضطرابا. وفي واقع الأمر، بوسعنا أن نحقق التقدم في مسائل محددة. ولكن، يكفي ذلك في مواجهة التحديات العالمية المتنامية؟ وقد قيل وكتب الكثير في السنوات القليلة الماضية عن العولمة، وظني أننا جميعا ندرك سرعة وتأثير هذه العملية الدينامية للغاية. وما نظل نحتاجه هو استجابة سياسية متسقة لهذه الظاهرة. وعلينا أن نواجه التحديات وأن نغتنم الفرص المتاحة لنا على أفضل وجه.

وفي حين أن عملنا اليومي يجب أن يركز على بلوغ الأهداف الممكنة في إطار زمني واقعي، يجب ألا نغفل مطلقا عن واجبنا الأكبر المتمثل في توفير الأمن البشري بمعناه الأكمل. ويعني ذلك أن علينا أن نوفر للأفراد والمجتمعات المحلية الأمن والكرامة ومستوى طيب من الحياة. وعلينا أن نحميهم من الأخطار التي تهدد سلامتهم ورفاههم، مثل الصراعات، أو التمييز، أو الفقر، أو الجريمة المنظمة، أو الفساد، أو القمع.

الدول الأعضاء بالتزامها بسداد اشتراكاتها المقررة، وأن تضبط الأمم المتحدة ميزانيتها أكثر. ورغم الظروف الاقتصادية والمالية الخطيرة، ظلت اليابان تفي بإخلاص بالتزامها بسداد اشتراكها المقرر وهي تتقدم بمساهمات كبيرة للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة بها. ولكن، بما أن إصلاح مجلس الأمن لم يتحقق، وبما أن الإصلاحات اللازمة في الميزانية لم تنفذ بعد، لا يسع المرء إلا أن يشكك في مدى عدالة الحالة التي يتعين فيها على اليابان أن تسدد اشتراكا مقرورا يتجاوز مجموع الاشتراكات التي يقوم بها أربعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة.

ثالثا، من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة جهودها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التنمية. ويتوقع للمنظمة أن تشرك عدة جهات فاعلة إشراكا نشطا في التصدي للمشاكل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وأن تنسق جهود تلك الجهات على نحو فعال. وتولي اليابان أهمية لدور الأمم المتحدة، خاصة الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال، وقد عقدت العزم، إذا ما انتخبت في هذه السنة، على أن تعمل بوصفها عضوا في المجلس من أجل تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجالات مثل التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، وتعزيز الحوار مع مؤسسات بريتون وودز، والمشاركة الواسعة من المجتمع المدني في الأنشطة التي تنفذ في هذا المجال، وتنسيق تلك الأنشطة.

ونحن قد كرسنا بالفعل قدرا كبيرا من الوقت بمناقشة إصلاح الأمم المتحدة. واليوم، هناك إقرار جماعي في المجتمع الدولي ككل بأن إصلاح الأمم المتحدة أمر ضروري. بل أنه لا يوجد بلد واحد يعارض الإصلاح في حد ذاته. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن التقدم نحو الإصلاح غير مرض إطلاقا. ومقدار الوقت الذي أنفق في المناقشات حتى الآن يدل على صعوبة إصلاح أي منظمة. ويجب أن نقر في صميم وجودنا بأننا إذا لم نعزز المنظمة عن طريق الإصلاح، فإن الثقة الدولية في المنظمة ستقوض. ولن يؤدي ذلك إلى دمار الأمم المتحدة وحسب، وإنما سيكون عملا انتحاريا لجميع الدول الأعضاء وللجمعية الدولية ككل.

إن جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية، المزمع عقدهما في السنة المقبلة، سيمثلان مناسبة يمكن للأمم المتحدة فيها أن تظهر للعالم أنها قادرة على التصدي بفعالية

والأمن الإنساني يبدأ بأصغر الكيانات في مجتمعنا. وعملية التعليم المشتركة داخل أسرنا هي إحدى تجارب البشر القيمة للغاية. والأسرة، بوصفها وحدة أساسية في المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو جميع أعضائها ورفاههم، ينبغي أن توفر لها الحماية والمساعدة الضرورية حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتها كاملة داخل المجتمع المحلي، لأن الأطفال وهم أضعف المجموعات في المجتمع، يحتاجون أولاً وقبل كل شيء إلى المساعدة والحماية داخل الأسرة.

وهناك ملايين الأطفال الذين يستغلون على نطاق عالمي، وتنتهك حقوقهم الأساسية بطرائق عديدة. وما فتئ نائب المستشار ووزير الخارجية تشوزيل يحاول لبعض الوقت، ولا سيما خلال رئاسة النمسا للاتحاد الأوروبي، أن يركز الاهتمام على جانب واحد معين ألا وهو استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية على شبكة الإنترنت. وستستضيف النمسا في الأسبوع المقبل مؤتمراً دولياً لمكافحة استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية على شبكة الإنترنت. وبتنظيم من النمسا واللجنة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، سيجتمع المؤتمر مسؤولين على مستوى رفيع من وزراء الداخلية والعدل والقضاء والشرطة، وخبراء من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومن القطاع الصناعي، ولا سيما مقدمو خدمات الإنترنت. وستمثل منظومة الأمم المتحدة بخبراء من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة على الصعيد الدولي. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمؤتمر في تعزيز التعاون بين مسؤولي إنفاذ القانون والقضاء، ووضع مدونات قواعد السلوك لمقدمي خدمات الإنترنت، وزيادة تطوير شبكات الاتصال بينهم. وستعرض على الأمم المتحدة النتائج التي تسفر عن هذه المبادرة.

إن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يحظى حقاً بالأولوية في عمل الأمم المتحدة. ويسرنى أن تدابير الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام كوفي عنان تؤكد مجدداً دور فيينا بوصفها مركز الأمم المتحدة لمكافحة العناصر غير المتمدنة في المجتمع.

وتشعر النمسا بالقلق خاصة إزاء التقارير عن الحالة في أفغانستان، حيث أن المساحة المزروعة بالخشخاش تضاعفت عام ١٩٩٨. لذلك نناشد جميع الشركاء أن يضاعفوا جهودهم من أجل مساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على مكافحة زراعة وإنتاج

وفي السنوات الأخيرة، أطلق بنجاح عدد من المبادرات، لا سيما فيما يتعلق بالألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة، والجنود الأطفال. وتعمل النمسا بنشاط كبير لتعزيز جدول أعمال الأمن البشري، وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات ذات أولوية، هي التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، ومكافحة ما أطلق عليه الأمين العام اسماً مناسباً هو المجتمع اللامدني. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لوجود الأمم المتحدة في فيينا التي ستحل الشهر المقبل، سننظم اجتماعاً رفيع المستوى بشأن هذه الجوانب من الأمن البشري وغيرها.

وغالبيتها المخاطر التي تتهدد الأمن البشري تنطوي على بعد متعلق بحقوق الإنسان. ولهذا السبب يجب أن يشمل جدول أعمال حقوق الإنسان استراتيجية عامة ترمي إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان على نطاق العالم. والأحداث التي وقعت أخيراً في كوسوفو أو في تيمور الشرقية توضح أن الحقوق الأكثر أساسية لا يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه. فسوف نضطر مراراً وتكراراً إلى تأكيد عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتقسيم. ومن ثم نحن نشدد على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يمثل ضرورة من أجل تعزيز وتحقيق علاقات مستقرة ومتوائمة داخل البلدان وبين المجتمعات. ويجب أن نضاعف جهودنا لدعم عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في العقد وهو استعراض سيتم في السنة المقبلة سيوفر فرصة مثالية لذلك.

وينبغي للمؤسسات والمنظمات المختصة في بلداننا أن تحدد أفكاراً معينة لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن أنشطة تعليم حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وفي السياسة الخارجية، وفي سياق التعاون الإنمائي.

إن كل رجل وكل امرأة يجب أن يعلم أو تعلم ما له أو لها من حقوق بغية أن يصبح أو تصبح عضواً كاملاً العضوية ومتساوياً مع الآخر في المجتمع. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن تتوفر للناس وسائل فعالة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك نرحب بنجاح المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيكون لاعتماده في الجمعية العامة ودخوله المبكر حيز النفاذ أهمية كبرى للمرأة حول العالم.

والأكاديميين والشباب بوصفهم شركاء متساوين، وفي دمج أفكارهم في الوثائق الختامية.

وفي القرن الحادي والعشرين، سيحكم على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال قدرتهما على منع الصراعات المسلحة. وفي الوقت الذي تبدو فيه المشاكل العالمية آخذة في التزايد، والموارد لمعالجة تلك المشاكل آخذة في التضاؤل، يجب أن نكون استراتيجيين أكثر من أي وقت مضى في وضع سبل جديدة للتصدي لهذه التحديات.

ولقد تعين علينا مرارا وتكرارا مواجهة الحقيقة القائلة إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يسد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر. ويتعين على المنظمات الدولية أن تنفذ آليات فعالة في المستقبل بغية العمل في مرحلة مبكرة. وفي استجابتنا لأزمات اللاجئين التي تلوح في الأفق، المطلوب القيام بعمل أسرع بكثير بغية تجنب حدوث كوارث إنسانية مثل الكارثتين اللتين شهدناهما في كوسوفو وتيمور الشرقية.

والنمسا، كجزء من مفهومها للتعاون الإنمائي، تعمل حاليا على وضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات تشمل جميع التدابير المتاحة، من التيسير والوساطة إلى الاستعمال المستهدف لصكوك التعاون الإنمائي. والنمسا منخرطة بنشاط في عملية أروشا للسلام في بوروندي، وهي تعقد مجموعة واسعة من الحلقات الدراسية وبرامج التدريب عن الدبلوماسية الوقائية، ولا سيما مع شركائها في أفريقيا. ويرمي تعاون النمسا الإنمائي إلى تعزيز التنمية المستدامة والسلام المستدام على حد سواء.

إن النمسا تقدم دوما المساعدة النشطة إلى الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومنذ عام ١٩٦٠، ما فتئت أحد المساهمين الرئيسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك حاليا ما يزيد على ١ ٥٠٠ جندي وشرطي مدني ومراقب عسكري وخبير مدني نمساوي يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وعمليات أخرى بتفويض من الأمم المتحدة، وفي بعثات تشارك منظمات إقليمية فيها - من كوسوفو إلى تيمور الشرقية، ومن الصحراء الغربية إلى طاجيكستان. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة الأمم المتحدة في جهودها من أجل تعزيز الاستقرار في العديد من مناطق التوتر حول العالم.

المخدرات في تلك المنطقة وغيرها. وستقوم النمسا، كإسهام عملي منها في هذا الجهد، برعاية حلقة دراسية يعقدها البرنامج هذا الخريف وتحضرها السلطات المعنية بالمخدرات في وسط آسيا. وتعتقد النمسا اعتقادا قويا أن مراقبة المخدرات تأتي قبل كل شيء لصالح أطفالنا والأجيال المقبلة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سيعقد في فيينا أول مؤتمر للأمم المتحدة في الألفية الجديدة، وهو مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. والمسائل الرئيسية الواردة في المشروع الأولي لإعلان فيينا عن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (E/1999/30-E/CN.15/1999/12، الفقرة ٣)، هي التصدي لأشد المسائل توهجا في منع الجريمة على الصعيد الدولي: أي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة النارية.

وفي هذا السياق، يمكنني القول مع الشعور بالارتياح إن المبادرة النمساوية بوضع صك قانوني دولي لمكافحة تهريب المهاجرين، وهو ما قدمته النمسا إلى الجمعية العامة قبل يومين، يحظى بقدر كبير من التأييد فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتجري حاليا مفاوضات مكثفة ضمن إطار اللجنة المختصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويؤمل في أن تختتم العام المقبل باعتماد بروتوكول عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين.

وآخر مؤتمر عالمي من سلسلة المؤتمرات العالمية المنعقدة في التسعينات دل على أنه يمكن للنهج الخلاق والبراغماتي أن يكون مفيدا. ولقد كان هذا المؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، يونيسبيس الثالث، الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه من هذا العام. وقد ركز المؤتمر على مسألة كيفية كفاءة أن تعمل تكنولوجيا الفضاء على نفع البشرية في القرن الحادي والعشرين وأن تستخدم بفاعلية من أجل تعزيز الأمن بجميع أشكاله لصالح جميع البلدان. ولقد أتاح للبلدان النامية الفرص لتحديد احتياجاتها من أجل التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية، ولتحديد السبل والإمكانيات المتاحة لها للمشاركة في البرامج الدولية التي تطور هذه التطبيقات. ويونيسبيس الثالث كان شكلا جديدا وناجحا من أشكال المؤتمرات على حد سواء، في جمع الصناعيين

بمقتضى الميثاق. وهذا يثبت أن المجتمع الدولي يجب أن يتصرف بشكل حازم عندما يواجه بانتهاكات جماعية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

والنمسا ترحب بقرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) الذي يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية بمقتضى الفصل السابع، وبالالتزام الحكومة الإندونيسية بالتعاون مع هذه القوة في تنفيذ الولاية. ونأمل أن تسهم هذه المبادرة في تحقيق مصالحة وطنية، وسلام دائم واحترام لإرادة شعب تيمور الشرقية، التي أعرب عنها بوضوح خلال الاستطلاع الشعبي يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. والنمسا تؤكد على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، وستسهم أيضا في هذه الجهود.

إن التصويت بشأن مستقبل تيمور الشرقية يجب أن تحترمه جميع الأطراف. والنمسا، بينما تؤكد رغبتها في أن تترى إندونيسيا قوية ديمقراطية موحدة، تتطلع إلى الاعتراف بتيمور الشرقية بمجرد اكتمال عملية الاستقلال.

والنمسا تدين بشدة الفظائع التي ارتكبت في الأسابيع الأخيرة. والذين خططوا لهذه الأعمال أو أذنوا بها أو نفذوها يجب أن يساءلوا بصفة شخصية ويقدموا إلى المحاكمة.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، تعود مرة أخرى - بعد توقف طويل - على المسار. والنمسا ترحب ترحيبا كبيرا بالمذكرة التي وقعتها إسرائيل والفلسطينيون في شرم الشيخ، والتي تزيل العقبات من أمام تنفيذ اتفاق واي. وعلاوة على ذلك نلاحظ بارتياح أن التنفيذ الميداني قد بدأ فعلا. وهنا أود أن أشير بشكل خاص إلى تسليم الأراضي، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين وبدء مفاوضات المرحلة الأخيرة. وهذا الالتزام الواضح من جانب الطرفين ينبغي أن يبشر بالمزيد من التقدم السريع على طريق السلام. والآن سيكون من الضروري أيضا إعطاء دفعة جديدة على المسار السوري/اللبناني لعملية السلام بإعادة بدء المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان. وأعتقد أن جميع الأطراف متفقة على أن السلم والتفاهم المتبادل هما الخيار الوحيد الصحيح من أجل مستقبل مزدهر لجميع الأمم في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا ما أردنا أن نتصدى لهذه التحديات جميعا، من الواضح أن علينا أن نعزز دور القانون في العلاقات الدولية. إن جانبنا كبيرا من الأساس القانوني موجود فعلا. وما هو مطلوب لجعله نافذا إرادتنا السياسية المشتركة لرصد وضممان تطبيقه. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا في إطار الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص عن طريق مجلس الأمن.

بالنظر إلى مسؤولية الأمم المتحدة الرئيسية عن صون السلم والأمن، من المهم أن تثبت الأمم المتحدة قدرتها على التصرف بسرعة وبحسم في حالات الصراع. والعمل الحاسم الذي اتخذ خلال حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١ أثار آمالا وتوقعات دولية بالنسبة للمستقبل.

ولكن بالفعل خلال الصراعات المروعة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص في البوسنة والهرسك، استغرقت المنظمة وقتا أطول لإيجاد حل ناجح للأزمة. ولم تنجح في القيام بذلك إلا عن طريق تطبيق سياسة حساسة للمقاولة من الباطن مع منظمات إقليمية. والمآسي التي وقعت مؤخرا في كوسوفو وفي تيمور الشرقية جعلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وشك أن يصورها الرأي العام العالمي بأنها غير فعالة وغير قادرة على العمل.

إن مجلس الأمن، الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يحتفظ بقدرته على العمل. ولا يمكن أن ينظر إليه باعتباره مدفوعا بالمصالح الذاتية للأعضاء بدلا من التقييم الموضوعي للمتطلبات الفعلية. وغني عن البيان أن الأعضاء الدائمين يتحملون مسؤولية خاصة في هذا الشأن، تتضمن التزامات مالية. والمميزات التي تمنح للعضوية الدائمة يصاحبها التزام ثقيل: العمل عند الضرورة. وإذا ما كان لعملية سلام أن تنشأ، ينبغي ألا يكون المهم هو وقوع حالة الصراع في منطقة ذات مصلحة استراتيجية قليلة، أو ما إذا كان البلد المعني له علاقات غير حميمة مع كيان آخر. وولايتها وحجمها يجب أن يقوموا على الظروف الميدانية، وألا يعتمدا على رغبة أحد في تمويلها. وإذا ما اعتبر مجلس الأمن غير قادر على الوفاء بهذه المهام، سيكون علينا أن نستجيب للنداء من أجل الإصلاح، بما في ذلك دور دوله الدائمة العضوية.

بالنسبة لتيمور الشرقية، ارتفع مجلس الأمن في آخر الأمر إلى مستوى مسؤولياته الخاصة الموكولة إليه

بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، فإنها لا تزال بحاجة إلى مساعداتنا المكثفة التي تستحقها فعلا - سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد المالي. وفي الوقت نفسه، من الضروري بشكل متزايد بالنسبة للبوسنيين أنفسهم أن يتحملوا المزيد من المسؤولية عن مستقبلهم وأن يبدأوا عملية تخليص أنفسهم من الاعتماد على المساعدة الدولية.

اسمحوا لي بأن أؤكد عند هذا المنعطف إيمان النمسا القوي بحماية وتعزيز الأقليات بشكل عام. وهذا المسلك قائم على تجربة تاريخية واقتناع بأن الأقليات العرقية تشكل إثراء حقيقيا لمجتمعاتهم.

إن من مصلحة المجتمع الدولي أن يتذكر أن هناك تسويات ناجحة قائمة لمسائل هامة تتعلق بالأقليات في أوروبا. وأشير على وجه الخصوص إلى الأقلية النمساوية في جنوب تيرول التي تتمتع الآن بحكم ذاتي متوازن بشكل جيد على أساس معاهدة باريس لعام ١٩٤٦ بين النمسا وإيطاليا. وقد ذكر مرارا أن هذه الصيغة يمكن أن تكون مثالا لتسويات نزاعات الأقليات في أجزاء أخرى من العالم.

ورغم أن المنظمات الإقليمية وتحالفات الراغبين أثبتت بجدارة استعدادها للاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، فإن الأمم المتحدة ما برحت توفر الصلات السياسية والقانونية والمؤسسية التي لا غنى عنها لكفالة القبول والمشروعية والمساءلة فيما يتعلق بجهود كل منها.

وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في الإطار الإقليمي، وبخاصة من خلال أنشطتها الواسعة النطاق في مجال منع الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. ويتطلب النطاق العريض وذو الطبيعة المعقدة للتحديات الأمنية في المنطقة استجابة من مؤسسات متعددة. إلا أن هذا يتطلب أيضا تعاونا فعالا بين المؤسسات المعنية. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة في مجالات ومناطق عديدة، مثل كوسوفو. وبوصفنا الرئيس التالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا سنواصل بذل الجهود الرامية إلى تدعيم العلاقة بين

إن البلقان الغربية، وهي قريبة جدا جغرافيا من النمسا، ستظل تحتل مكان الصدارة في السياسة الخارجية النمساوية. وأكثر المشاكل اشتعالا في الوقت الحاضر الحالة في كوسوفو، وهي تستحق اهتمام المجتمع الدولي المشترك. وأود أن أثنى على العمل الذي قامت به بالفعل بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمم المتحدة في كوسوفو، والتقدم الذي تحقق حتى الآن، بالرغم من تلك الظروف الصعبة. والواقع أن في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي جهودنا لإعادة كوسوفو إلى حالتها الطبيعية، هناك تأخيرات وانتكاسات، وعلى وجه الخصوص انعدام الأمن، والتوترات في "كوسوفسكا ميتروفيتشا" وتدفق غالبية الصرب الكوسوفيين والأقليات الأخرى غير الألبانية. ومع ذلك ينبغي للمرء ألا ينسى ما لمسألة كوسوفو من أهمية كبرى بالنسبة للاستقرار في منطقة البلقان بأسرها ولهذا يجب ألا نحس بإحباط عندما نواجه مشاكل. وإنما، علينا أن نتفهمها باعتبارها حوافز على مضاعفة جهودنا. واتفاق نزع السلاح الذي أبرم أمس بين قوة الأمم المتحدة في كوسوفو وجيش تحرير كوسوفو، خطوة مشجعة للغاية في الاتجاه الصحيح.

وبالإضافة إلى وضع إدارة مدنية عاملة، تتضمن قوة شرطة - تهيئ مناخا سياسيا ديمقراطيا يحترم حقوق الإنسان، ويعيد أكثر من مليون من اللاجئين، ويعيد بناء البنية الأساسية والحياة الاقتصادية في كوسوفو، فإن مهمة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الحاسمة تتمثل في تيسير عملية سياسية تؤدي إلى مركز محدد للإقليم. وهذا جهد بالغ التعقد، يتطلب إعدادا سليما وحصيفا. ويجب علينا ألا نستبق الأحداث، لأن من الواضح أن الاستقرار والمصالحة لا بد من إحلالهما وتعزيزهما قبل أن تتمكن من التصدي لمسألة المركز النهائي.

وينطبق نفس الشيء على الجبل الأسود "مونتنيغرو". يجب أن نؤيد، وسنظل نؤيد، عملية إصلاح الجبل الأسود، ويجب ألا نسمح للقوى في بلغراد بأن تقوض التحسينات التعددية والاقتصادية. وبالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ككل، سنواصل العمل نحو إرساء الطابع الديمقراطي، والإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وعندما تتم تلك التغييرات - التي لا تعد ضرورية فحسب وإنما يرنو إليها أيضا الشعب الصربي واليوغوسلافي - ينبغي أن تتخذ يوغوسلافيا، وسوف تتخذ، مكانها الصحيح في المجتمع الدولي.

المياه المضطربة، تزداد أهميته وتتعاظم بالنسبة للدول الأعضاء قاطبة.

وأود أن أؤكد بوجه خاص على عامل أساسي واحد يبرز أهمية الأمم المتحدة ويجعلها مجدية على الصعيد العالمي. فعشية القرن الحادي والعشرين، لا بد لنا من الاعتراف بأن الجنس البشري ما زال بعيدا عن تحقيق الأغراض المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن في الوقت ذاته، علينا أن ندرك أن هذه الوثيقة التي صمدت أمام اختبارات الزمن. ما برحت مدونة طموحة وواقعية إلى أقصى حد للنظام العالمي لما يزيد عن نصف قرن. ولا يوجد بديل للنظام الذي تحدده قواعد ومبادئ الأمم المتحدة، حيث أنه لا يوجد بديل للمنظمة ذاتها، التي عليها أن تكون مركزا للتنسيق تصرفات الدول التي تهدف إلى تحقيق هذا النظام وصونه.

وهذه الرؤية لأهمية المنظمة بالنسبة للحياة الدولية هي التي حفزت أوكرانيا على اتخاذ موقف نشط في بذل جهود متضافرة تهدف إلى تدعيم الأمم المتحدة. وقبل عامين، رحبنا كلنا ببرنامج الإصلاحات المؤسسية التي تقدم بها الأمين العام، والتي استهدفت تكييف المنظمة واستكمالها، وكفالة قدرتها على الاستجابة العاجلة لتحديات عصرنا. بيد أن هذه البداية القوية تضاءلت وأصبحت إيقاعا بطيئا، بينما ظل تفؤلنا الأولي واستعدادنا للمضي قدما ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة أمرين غير محققين إلى حد كبير.

ويصبح هذا النوع من النقد وثيق الصلة جدا بالمسألة عندما يتعلق الأمر بإصلاح الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وطيلة سنوات، كنا جميعا نبدو متفقيين على ضرورة تحديث مجلس الأمن ومدته بطاقة جديدة وأفكار مبتكرة. وأنا واثق من أنه يجب توفير زخم جديد لعمل الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن للبدء في هذه المسألة خلال الدورة الراهنة.

فماذا يمكن أن تكون استجابتنا للتحديات التي خيمت بظلمها على الجنس البشري طيلة السنوات الـ ٥٥ الماضية؟ أولا، إن أهم نتيجة نستخلصها من جميع مواطن قصور الأمم المتحدة هي أنه لو كان للمنظمة أن تنجح في جمع الدول حول القيم العالية الأساسية، لوجب أن تتوفر لديها الأدوات الكافية لحماية هذه القيم. وينبغي للقيم

المنظمة والأمم المتحدة على الصعيدين السياسي والميداني على حد سواء.

وختاما، أود أن أؤكد التزام النمسا القوي بالأمم المتحدة. وفي أقل من سنة، سيشارك رؤساء دولنا وحكوماتنا في قمة الألفية. وأرجو أن يتيح ذلك الفرصة لإطلاق طاقات المنظمة. وينبغي لنا أن نستخدم الأداة العظيمة لمنظمتنا كما قدر لها أن تستخدم، أي لكفالة بقائنا على هذا الكوكب في سلام، وحرية، وكرامة. إن الإمدادات محدودة على كوكب الأرض، وبالتالي علينا أن ننتفع بها على خير وجه. ومهما كانت خلافاتنا، فكلنا نعلم ما يجب عمله. ولنوجد الإدارة السياسية للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوريس تاراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد تاراسيوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أقدم لكم، سيدي، أخلص تهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم كل نجاح في تنفيذ هذه المهمة ذات المسؤولية الجسيمة. وهذا الانتخاب إشادة في مكانها بالخصال الشخصية لعميد وزراء الخارجية الأفارقة، ودليل أيضا على المكانة المرموقة التي تتمتع بها بلادكم بين أعضاء المجتمع الدولي. إن وضع ناميبيا النشط والمسؤول بوصفها عضوا في مجلس الأمن يشكل تأكيدا آخر على صحة اختيار الجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد ديدويه أوبيرتي، لتنظيمه الفعال لأعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، يسرني أن أرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة، مملكة تونغفا وكيريباس وجمهورية ناورو. وأوكرانيا ترحب بهم بإخلاص ضمن أسرتنا.

سيظل القرن العشرين، في تاريخ الجنس البشري، قرنا يحفل بالاصطدامات الإيدولوجية التي لم يسبق لها مثل، بما نتج عنه من انقسامات في العالم. بيد أن العشر سنوات الماضية قد اتسمت بالاتفاق العالمي على بناء هذا العالم على أساس احترام التنوع الثقافي والقيم المعترف بها عالميا. ومن الواضح أن هذه الفترة المضطربة التي جرى فيها التحول من تناحر الكتل إلى التقارب والتعاون يعوزها الاستقرار والرؤية الجلية. ولهذا فإن دور الأمم المتحدة، وهي مرساة وطيدة في هذه

الجنائية الدولية الجارية حالياً. واليوم، وبعد انقضاء عام على الاختتام الرائع لمؤتمر روما الدبلوماسي، يسرنا أن نلاحظ أن أهمية اعتماد النظام الأساسي للمحكمة تحظى وعن حـق باعتراف واسع النطاق ليس فقط من حيث ارتباطه بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، بل أيضاً من حيث علاقته بنظام الأمن الدولي في القرن المقبل.

وهذه النظرة لطبيعة المؤسسة القضائية المقبلة ومقاصدها هي التي تحدد موقف حكومة أوكرانيا فيما يتعلق بالتوقيع على النظام الأساسي المعتمد في روما. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ الممثلين أن أوكرانيا تعتزم التوقيع على النظام الأساسي في غضون الدورة الراهنة للجمعية العامة. وأوكرانيا، مسترشدة بإيمانها بضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بدور أساسي في توقي الصراع، كانت ضمن أوائل الدول التي تقدمت باقتراحات للسلام في المرحلة الأولية من أزمة كوسوفو. وخطة السلام التي طرحها الرئيس كوشما، رئيس أوكرانيا، أثبتت واقعيته حيث أن معظم أحكامها كانت متسقة مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

منذ سنوات ما فتئت أوكرانيا تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي تموز/يوليه الماضي قرر رئيس أوكرانيا وبرلمانها إرسال كتيبة أوكرانية قوامها ٨٠٠ جندي للمشاركة في قوة الأمم المتحدة في كوسوفو. وقد اكتسب العسكريون الأوكرانيون سمعة إيجابية جداً استحقوها بسبب خدمتهم السابقة في قوة الأمم المتحدة للحماية، وقوة التنفيذ، وقوة تثبيت الاستقرار في البوسنة. وكانت خبرتهم ومساهماتهم تفوق كثيراً التكاليف المالية المترتبة على هذه البعثات. ونحن نقر تماماً بنصيبنا من المسؤولية عن القضية المشتركة، قضية استعادة السلام وتعزيزه في منطقة البلقان.

وفي الوقت ذاته، فإن الأحداث الأخيرة في كوسوفو وتيمور الشرقية تقدم الدليل على ضرورة استمرارنا في زيادة مستوى الأمن لأفراد حفظ السلم. وأوكرانيا، بوصفها مشاركة في وضع اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تنادي بوضع تدابير عملية أخرى لتنفيذ أحكامها.

العالمية أن تحظى بدعم كامل عن طريق الإنفاذ القانوني، والسياسي، والاقتصادي، والعسكري.

ثانياً، لقد حل عصر التعاون محل عصر المجابهة. وينبغي لنا أن ننشئ نظاماً عالمياً لا يكون فيه من المصلحة الذاتية لأحد أن يشن الحروب، أو اضطهاد الأقليات الوطنية، أو ممارسة الضغط الاقتصادي على الدول الأخرى. ووجود نظام عريض ومتشعب للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي من شأنه أن يخدم هذا الغرض عن طريق رفع راية مدونة عالمية لقواعد السلوك. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً في مدينة يالطا الأوكرانية باسم "التعاون بين بحر البلطيق والبحر الأسود: صوب أوروبا المتكاملة في القرن ٢١ دون حدود فاصلة". وليس من قبيل المبالغة القول إن هناك تماثل لا مفر منه مع يالطا ١٩٤٥. لقد كانت تلك القمة التي عقدت بعد انتهاء الحرب مثالا على الطريقة التي قرر بها ثلاثة أفراد مصير العالم وقسموا بها أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، كانت يالطا ١٩٩٩ برهانا على كيفية عثور ٢٢ بلداً متجاورا على الدوافع الكافية لحسم المشاكل القائمة فيما بينها وإجماعها على تحديد مستقبلها في أوروبا المتحدة.

وقد تشجعنا على وجه الخصوص بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن والأمم المتحدة للمسائل الإنسانية. والعبرة الكبرى التي استخلصناها من اندلاع العديد من الصراعات المحلية والإقليمية هي وجود حاجة واضحة وعاجلة إلى الاستجابة للتحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية والانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الإنسان.

ولا بد من إعادة التأكيد على الدور الأساسي المعهود لمجلس الأمن في أمر حفظ السلم الدولي واستعادته. وهذا الدور يعبر عنه الميثاق بلغة واضحة وأبوية. وتؤكد تجارب المجلس في الماضي والحاضر على أهمية اعتماد نهج كلي شامل، يضع القضايا الأمنية والإنسانية في المرتبة الأولى. وكما قال الأمين العام، كوفي عنان، بالأمس، بعبارة مبدعة، فإن الحقبة العالمية تتطلب مشاركة عالمية والمصلحة الجماعية هي المصلحة الوطنية.

فكيف يمكن تحقيق هذا الهدف الطموح؟ هناك خطوة هامة في الاتجاه صوب هدف حماية حياة الإنسان وكرامته وتمثله، بالطبع، في عملية إنشاء المحكمة

مختلف اتفاقات التعاون الثلاثية التي تعزز المناطق الاقتصادية الحرة والمشاريع العابرة للحدود.

كما أن أوكرانيا، بوصفها أحد مؤسسي الأمم المتحدة، تواصل الإسهام في جهود الأمم المتحدة لتقوية السلم والأمن الدوليين، ونظام عدم الانتشار، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وإدارة الأزمات، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحقوق الإنسان وحرياته، والامتنال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبدعم الوثام الداخلي في المجتمع، وخلق بيئة يسودها الاستقرار، وتشكيل شبكة واسعة من التعاون الإقليمي، تسعى أوكرانيا جاهدة إلى تسخير خبرتها الثرية وإمكاناتها البنية قدر المستطاع لصالح المجتمع الدولي ككل.

قبل أكثر من ثلاث سنوات، تخلت أوكرانيا طواعية عن مخزونها النووي - ثالث أكبر مخزون في العالم - وهي تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتعزيز كفاءة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطابعها العالمي. ومما يكتسب أهمية قصوى في هذا السياق، أن نكسر طوق الجمود الحالي في العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠.

كما وقعت أوكرانيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تعمل حاليا بنجاح على استكمال الإجراءات التشريعية للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب هذه المعاهدة. وفي شباط/فبراير الماضي، أصبح بلدنا طرفا في اتفاقية أوتاوا التي تحظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بينما قررت الحكومة الأوكرانية، في آذار/مارس، أن تمتد أجل الحظر المؤقت المفروض على صادرات جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبلدي مستعد للمشاركة في وضع تدابير جماعية لمكافحة انتشار الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤيد مبادرة كندا وهولندا الخاصة بإنشاء نظام دولي لمراقبة الأسلحة الخفيفة، وبدء مفاوضات لوضع اتفاقية بشأن منع ومكافحة النقل غير المشروع للأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة.

وأوكرانيا، إدراكا منها لخطر تراكم الأسلحة التقليدية وتداولها غير المكبوح، تلتزم التزاما صارما بقرارات

يبهرن الدرس المستخلص من كوسوفو على أنه مادام تجاهل حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات القومية والقانون الدولي سيظل قائما، سيظل العالم مهددا بالكوارث الإنسانية. ومن الضروري، إذن، أن نولي انتباهنا خاصا للمناطق التي يوجد بها ما يطلق عليه الصراعات المجرمة: أي المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها انفجارات عنف جديدة وتدفقات من اللاجئين وانكماش اقتصادي. وأوكرانيا بصفتها ضامنا للتسوية السلمية في ترانسديستريا ومولدوفا، وداعما نشطا لعملية السلام في أبخازيا وجورجيا وناغورني كاراباخ وأذربيجان، تبذل قصاراها لترجمة الاتفاقات ذات الصلة إلى تسويات سلمية حقيقية.

والجهود المشتركة ضرورية أيضا في مهمة التعمير ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم، ترحب أوكرانيا بفكرة ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وباعتماد هذا الميثاق، وهي حاليا تنخرط بنشاط في اقتراح مشاريع محددة بالتعاون مع جيرانها. فالغرض من هذا الميثاق ليس فقط المساعدة في إعادة تعمير منطقة البلقان، ولكن أيضا، وهو الأهم، توفير تطور واضح لتلك البلدان عن التكامل الأوروبي.

ويظل الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية هو الأولوية الأساسية في سياسة أوكرانيا الخارجية. والعضوية في الأمة الأوروبية وتشاطر القيم المشتركة يعينان النمو الاقتصادي والتنمية الديمقراطية المستقرة وتوطيد الهوية الأوروبية لدى الأوكرانيين. وعلى المستوى الإقليمي، تشارك أوكرانيا بنشاط في منظمة بحر البلطيق للتعاون الاقتصادي، ومجلس دول بحر البلطيق، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومحفل "جووام" الذي تنتمي إليه جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا.

لقد سبق لي أن أشرت إلى مؤتمر يالتا ومؤتمر قمة زعماء دول بحر البلطيق والبحر الأسود. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت أوكرانيا في أيار/مايو الماضي اجتماع قمة يضم ثماني دول من أوروبا الوسطى. ونحن نعكف على وضع تدابير لبناء الثقة على أساس ثنائي مع جيراننا، وفي إطار متعدد الأطراف، للحد من الأنشطة العسكرية في منطقة البحر الأسود. واتباعا للرأي القائل بأن التعاون المكثف هو أفضل علاج للصراعات، تشارك أوكرانيا في

الوقت ذاته تأمل أوكرانيا أن يتجلى الالتزام بأفريقيا من جانب مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل في أعمال ملموسة تفيد أفريقيا.

وتتطلب الحالة في الشرق الأوسط انتباهاً أوثق من مجلس الأمن. ونحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبعث بتشجيع قوي إلى جميع الأطراف في عملية سلام الشرق الأوسط. لقد حان الوقت للعودة إلى طاولة المفاوضات للعثور على حل توافقي نهائي للمشاكل المعلقة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، ترحب أوكرانيا بالتوقيع الأخير لمذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر وكان مدعاة للشكر للنهج البناء للحكومة الإسرائيلية الجديدة وللموقف الذي اتخذته القيادة الفلسطينية.

وتستمر تيمور الشرقية في كونها بقعة ساخنة. وترحب أوكرانيا بنجاح الاستفتاء الشعبي الذي قام به شعب تيمور الشرقية بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، والذي أمكن القيام به بفضل الموقف البناء الذي اتخذته حكومة إندونيسيا وبعثة الوساطة النشطة للأمم العام. وقد أيدت أوكرانيا اعتماد مجلس الأمن لقراره ١٢٦٤ (١٩٩٩)، الذي أذن بإنشاء قوة متعددة الأطراف تبعا لطلب حكومة إندونيسيا.

ولقد تميز العام الماضي بوقوع أعمال إرهابية لم يسبق لها مثيل في مختلف أجزاء العالم. ونحن مقتنعون بزيادة تركيز الجهود الدولية المكثفة على محاربة الإرهاب وعلى الأسباب الكامنة لهذه الظاهرة الحادة للغاية، وعلى جذورها الاجتماعية العميقة، وعلى الظروف التاريخية ذات الصلة، وكذلك على المواقف التي قد تظهر الإرهاب الدولي وتعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وفي الوقت ذاته، ومهما اتخذ من إجراءات على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية، فيجب أن تكون جميعها متفقة تماما مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ولا يجب أن تسير في عكس اتجاه الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ويمثل التخلف والفقر، وخطر التهميش، وعبء الديون الخارجية، ونقص الموارد، والكوارث البيئية تهديدا حقيقيا للسلام الدولي والتنمية المستدامة. لقد أعاقت ظروف مثل الأزمة المالية العالمية والحرب في كوسوفو بقدر كبير التقدم الاقتصادي في أجزاء كثيرة من العالم.

مجلس الأمن والجمعية العامة التي تفرض قيودا على الاتجار بالسلاح على الصعيد الدولي. وكل هذه العوامل تفسر طموح أوكرانيا في أن تنتخب عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ومما يقوي طموحنا هذا على وجه الخصوص أنها المرة الأولى التي نسعى فيها إلى الحصول على هذا المقعد بوصفنا دولة مستقلة.

وإذا انتخبت أوكرانيا، سيكون موقفها في مجلس الأمن قائما على المبادئ الأساسية التالية: إيلاء انتباه كاف للصراعات والحالات المتأزمة في مختلف مناطق العالم، وتقييمها وفقا للمتطلبات الحقيقية لكل حالة بعينها؛ واستخدام جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية المتاحة لمجلس الأمن لمنع الصراعات أو إدارتها؛ وزيادة أهمية البعد الإنساني ضمن أولويات المجلس؛ والنهوض بقدرة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن على التأثير في عملية صنع القرار في تلك الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحاجة إلى تحليل آلية الجزاءات الحالية لضمان أن يكون فرض هذه الجزاءات متوازنا وقائما على أساس سليم، وبصفة خاصة أخذ النتائج السلبية النهائية التي يمكن أن تترتب على الجزاءات بالنسبة لبلدان ثالثة في الحسبان.

تظل أوكرانيا شديدة القلق إزاء مشاكل أفريقيا. وتغذي قلقنا الروابط التقليدية القوية من الصداقة التي توحد أوكرانيا مع الدول الأفريقية. ولا يمكن للمرء أن يختلف في الرأي على أن أفريقيا قارة ذات إمكانات غير محدودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته يتحتم تماما أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة وفعالة جدا لمساعدة الدول الأفريقية في تنمية هذه الإمكانيات وفي الرد على التحديات التي تواجه قارتها.

ومن الصعب اليوم إلقاء اللوم على الأمم المتحدة لعدم الالتفات إلى أفريقيا. وعلى سبيل المثال فإن أعضاء مجلس الأمن يردون، في هذه اللحظة بالذات، على الموجز الذي أدلى به رئيس جمهورية زامبيا فخامة السيد فردريك شيلوبا عن التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد أيام قليلة فقط سيعقد مجلس الأمن جلسة أخرى لإعادة تأكيد التزامه بقضية السلام والرخاء في أفريقيا. وأنتني أنوي تقديم مساهمة وفدي في مداولات المجلس، وسأقدم ملاحظات محددة بقدر أكبر عن هذه المسألة خلال تلك الجلسة. وفي

ومن ثم يتحتم تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية بما يمكن من ضمان المراعاة الدقيقة للقوانين والمبادئ الرئيسية، وأولها وأهمها احترام السيادة والسلامة الإقليمية وتسوية المنازعات. وتواصل أوكرانيا دعم محكمة العدل الدولية بوصفها المؤسسة القانونية الرئيسية للمنظمة.

إن إنشاء نظام عالمي يضمن السلام والأمن، والرخاء والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة للأجيال المقبلة يتطلب من المجتمع الدولي عملاً مشتركاً حاسماً، وينبغي أن تقود هذه العملية أمم متحدة تم إصلاحها وتجديدها، منظمة ذات تجربة وفرص عظيمة لحل المشاكل ذات الأبعاد العالمية. ولذلك السبب أقرت الجمعية العامة برنامجاً شاملاً لإصلاح الأمم المتحدة - وهو بهذه المناسبة، تحت رئاسة سلفي هينادي س. أودوفنكو الموجود في هذه القاعة اليوم. ولكننا لم نلاحظ أثناء مناقشتنا للموضوع أنه مر عامان وأنا نقترّب من حافة الألفية. لقد قال الفيلسوف الأوكراني البارز في القرن الثامن عشر، غريغوري سكوفورودا، إن ضياع الوقت أثقل الخسائر جميعها. دعوني نبعث الحياة فيما تصورناها لمنفعة الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة بعد ذلك لمعالي السيد محمد بن عيسى وزير الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أعرب لكم ولبلدكم ناميبيا الشقيقة عن خالص عبارات التهنية بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن اختياركم، سيدي الرئيس، يعتبر بحق تشريفاً لقارتنا الأفريقية وتكريماً لبلدكم الناهض ولشخصكم الموقر.

نحن على يقين بأن رئاستكم لدورتنا هذه ستكون خير سند لنجاح أعمالنا وتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من نتائج هادفة وبناءة.

ولا يفوتني أن أتقدم لسلفكم، السيد ديدير أوبيرتي وزير خارجية دولة أوروغواي الصديقة، بعبارات التقدير والعرفان لما بذله من جهود مشكورة خلال رئاسته للدورة المنصرمة للجمعية العامة.

ودبرت أوكرانيا كبح خسائرها والمحافظة على استقرار اقتصادها الكلي منذ آب/أغسطس ١٩٩٨. وعلى الجانب الآخر، تسبب انكماش الملاحة على نهر الدانوب في شل اقتصادات أنشطة الشركات الملاحية والموانئ والمشاريع الأوكرانية. وتبلغ الخسائر الإجمالية المتراكمة لأوكرانيا ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار. ونحن على استعداد للقيام، مع رومانيا وبلغاريا والأطراف المهمة الأخرى، بتطهير المجرى المائي من أجل استئناف الملاحة في أقرب وقت ممكن، كأفضل طريقة للتصدي للصعوبات البشرية التي تواجهها شعوب البلقان.

وإذ أتكلم عن القضايا العالمية التي تتطلب جهوداً مشتركة للمجتمع الدولي، يجب أن أؤكد من جديد مشكلة شيرنوبل وهي مشكلة مؤلمة للغاية بالنسبة لأوكرانيا وجيرانها بيلاروس وروسيا. وتضي بلدنا بالتزاماتها تجاه إلغاء معمل الطاقة النووية في شيرنوبل على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم بين حكومة أوكرانيا وحكومات مجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي. وهي لهذا لديها كل أسباب توقع وفاء شركائها بالتزاماتهم. ولقد رحبنا بالبيان الذي أصدرته مجموعة السبعة في كولونيا في حزيران/يونيه الماضي بشأن عقد مؤتمر ثانٍ لإعلان التبرعات لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتحويل مرفق المأوى إلى نظام آمن بيئياً. ونحن نعتبر هذا تأكيداً من شركائنا بالتزامهم بمذكرة التفاهم. ومن على هذا المنبر أناشد جميع المانحين بالمشاركة في ذلك المؤتمر والإعلان عن تبرعاتهم إلى صندوق مأوى شيرنوبل، لتمكينه من الوصول إلى المبلغ المطلوب وهو ٧٧٠ مليون دولار فقط. وطبقاً لتقرير التنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بلغت النفقات على السجائر في أوروبا ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨ وحده. وبالمقارنة بهذا يبدو المبلغ الذي تحتاجه شيرنوبل ثمناً ضئيلاً جداً لإنقاذ بيئة تلك المنطقة الشاسعة.

لقد أعطى القرن الحالي العالم وثيقة بارزة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك فقد شهدنا أكثر انتهاكات هذه الحقوق فظاعة ووحشية. ولا تزال المجاعة والإبادة والتطهير العرقي والتعذيب ومختلف أشكال التمييز تنتاب البشرية. وهذا هو السبب في الذي يجعل تعزيز آليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان اليوم أمراً ملحاً. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تلعب دوراً رئيسياً في هذا. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في أكبر حالات انتهاكات حقوق الإنسان بقصد اتخاذ تدابير وقائية أو قمعية.

ويشكل عاملا أساسيا في عدم الاستقرار الذي يطبع عالمنا.

وقد أدى هذا الاختلال الى تفاقم ظاهرة الفقر في عدة أصقاع من المعمورة والى انتشار الأمية والبطالة، وغيرها من الآفات الاجتماعية التي أصبحت تهدد الأمن والسلام في العالم.

وإننا نذكر بتقدير الدور البارز الذي لعبته الأمم المتحدة حينما أولت عناية خاصة في السنوات الأخيرة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اختلافها.

وكان إدراك بلادي، المملكة المغربية لضرورة التنمية الاجتماعية كأداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة من دواعي المبادرات الرائدة التي قامت بها لتخطي المشاكل الاجتماعية وفي مقدمتها آفة الفقر.

وقد أحدثت لهذه الغاية، تحت الإشراف الفعلي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، لمحاربة الفقر عن طريق تعبئة القوى الفاعلة في المجتمع المدني.

وانطلاقا من قناعته بأن الازدهار الفردي والجماعي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أولى المغرب عناية خاصة لتثبيت حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية، حيث خطا خطوات رائدة في مجال تكريس حقوق الإنسان وتعميم ثقافتها، والعمل على حمايتها من أي تجاوز أو اعتداء، وتقوية دور مختلف مكونات المجتمع المدني بما فيها المنظمات التي تعنى بالنهوض بدور المرأة، وتفعيله في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فاختيار بلادي للتعددية الحزبية ولنظام التناوب على الحكم كمنهج سياسي، وتكريسه لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية كحق من حقوق الفرد والجماعة، تعتبر من الثوابت الأساسية لنظامه السياسي، الشيء الذي جعل المغرب يتبوأ مكانة مرموقة في مصاف الدول التي اختارت الممارسة الديمقراطية سلوكا ومنهجيا.

إن المغرب، إيمانا منه بحتمية إقامة تعايش مع جيرانه، وانطلاقا من عمق الروابط التاريخية التي تجمع بينه وبين اسبانيا، ورغبتها معا في تعزيز علاقات

كما يشرفني أن أرحب بالدول الأعضاء الجدد التي انضمت إلى منظماتنا: جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

وأغتنم هذه المناسبة لأزجي الشكر للأمين العام لمنظمتنا، صديقنا السيد كوفي عنان، على حسن إدارته للمنظمة وما يبذله من جهود حميدة من أجل بعث ديناميكية جديدة في أجهزتها، كضيلة بتحقيق تطلعاتنا جميعا، وهو ما يستوجب منا فائق التقدير والإعجاب.

لقد شهدت الساحة الدولية خلال القرن الذي نودعه أحيانا هامة ومتلاحقة، أسفرت عن توزيع جديد في التوازنات السياسية والاقتصادية وتغيير في النظام العالمي.

فمع تلاشي الحدود بين الدول، وتطور وسائل الاتصال، وشيوع العولمة في الميادين المالية والتكنولوجية، أضحت عالمية القضايا التي تواجه البشرية السمة الأساسية التي تطع الحياة الدولية، وأصبحت مشاكل العصر تستعصي على الحلول الانفرادية.

فما شهده العالم في السنوات الأخيرة من مآسي الإبادة العرقية ومن تحد للضمير الإنساني، أصبح يدعو أكثر من أي وقت مضى الى تضافر جهود المجتمع الدولي وتقوية دور وفعالية الأمم المتحدة، باعتبارها الإطار الأمثل لحل المشاكل الدولية، حتى تضطلع بمسؤوليتها كاملة وتواكب تحديات العصر بإرادة سياسية تعزز مصداقيتها، وتقوي من قدرتها على بلوغ أهدافها.

ففي الظروف المستجدة على الساحة الدولية تقتضي إعادة النظر في طرق عمل هذا الجهاز وتركيبه أعضائه بشكل يعزز مصداقيته، ويقوي قدرته للحفاظ على الأمن والسلم في العالم، ويحقق تمثيلا متكافئا لأعضائه يكون قائما على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

ما زالت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات البشرية، حيث يعاني المجتمع الإنساني من تزايد في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتباين شديد في مؤشرات التنمية البشرية بين الشمال والجنوب، تزداد معالمه حدة سنة بعد سنة،

الليبية الشقيقة الى لعب دورها البناء داخل المجموعة الدولية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والسلام.

لقد واكب المجتمع الدولي بارتياح بداية الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط من خلال الاتفاقيات المتعددة التي تم التوصل إليها بين الأطراف، وآخرها اتفاقية شرم الشيخ، التي خلقت لدى شعوب المنطقة آمالا في بناء مستقبل جديد في ظل أجواء الأمن والاستقرار والتساكن.

ولقد أرست الاتفاقيات المبرمة، والقائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، دعائم عهد جديد مبني على الشرعية الدولية، لما تضمنته من التزامات تكفل لشعوب المنطقة، عامة، حقها في العيش في أمن واستقرار، وللشعب الفلسطيني، خاصة، حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

لا يزال الشعب العراقي الشقيق يعاني منذ سنوات من وطأة حصار اقتصادي ذي عواقب وخيمة على المجتمع العراقي وخاصة منه الأطفال والنساء والمسنون.

والمغرب، الذي يعرب عن تضامنه الكامل مع الشعب العراقي الشقيق، يدعو الى ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل رفع الحصار المضروب على العراق، وإيجاد تسوية سلمية لهذا المشكل في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، مؤكداً في هذا السياق على ضرورة الحفاظ على سيادة العراق وأمنه ووحدته ترابه.

إن حل المشاكل المتعددة التي تعاني منها أفريقيا يقتضي من المجموعة الدولية معالجة جذرية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات المتعددة التي تتخبط فيها معظم دول القارة، والتي تتقلص بفعلها آمال الشعوب الافريقية، بل وحقها المشروع في تحقيق تنمية شاملة والعيش في أوضاع آمنة مستقرة.

والمغرب، من منطلق وفائه بأواصر الأخوة والتضامن التي تربطه بكافة الدول الافريقية، كان ولا يزال يضع القضايا الافريقية في مقدمة اهتماماته. وخير دليل على تضامنه الوثيق مع الدول الافريقية الشقيقة رسده سنويا لـ ٩٥ في المائة من ميزانيته الخاصة بالتعاون الدولي لفائدة الدول الافريقية.

لقد تابع المغرب باهتمام شديد الجهود الدولية الهادفة الى إحلال السلام في كوسوفو ووضع حد للصراع

التعاون وحسن الجوار، ما فتئ يدعو الى الاستجابة لمبادرة المغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، الهادفة الى خلق خلية مغربية اسبانية للتفكير، من أجل التوصل الى تسوية نهائية للوضعية الراهنة لمدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، بما يحفظ للمغرب سيادته على هذه المناطق ويؤمن لأسبانيا مصالحها الاقتصادية.

وأملنا كبير في أن يشكل العمق التاريخي للوشائج التي تجمع بين البلدين الصديقين، ومتانة العلاقات المتميزة التي تربطهما، وكذا طموح الشعبين المغربي والأسباني الى تحقيق مزيد من التقارب والتعاون، دعامة أساسية لإيجاد تسوية نهائية لهذا المشكل بما يرضي الطرفين.

لقد آمنت دول المغرب العربي منذ استقلالها بحتمية تحقيق اندماجها الإقليمي، لمواجهة تحديات التنمية وتحقيق تقدم ورفاهية شعوبها.

وانطلاقاً من هذه الأهداف، جاء اتحاد المغرب العربي كتعبير عن الواقع التاريخي العريق للمنطقة، وترجمة لروابط العقيدة واللغة والتاريخ والمصير المشترك التي تجمع بين شعوبها.

وفي ظل ما يشهده العالم حالياً من تكتلات، وما تفرضه الظرفية الاقتصادية من تحديات، فإننا نؤمن بضرورة مواصلة الجهود من أجل بعث نفس جديد في اتحاد المغرب العربي، وتنشيط مختلف أجهزته، وتعميق أواصر التعاون بين أعضائه، حتى يفي برسالته في مواجهة تحديات التنمية وبناء اقتصاد مغاربي متكامل.

لقد تلقى المغرب بارتياح كبير التطورات الإيجابية التي عرفتها قضية لوكربي، مما أدى الى تعليق العقوبات التي كانت تعاني منها الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة. إن المغرب، من منطلق التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية كعضو مؤسس لاتحاد المغرب العربي، وعضو رائد في المجموعة الافريقية، يأسف شديد الأسف لما تعرض له الشعب الليبي لسنين طويلة من مأس من جراء الحصار الذي فرض عليه.

إننا نأمل أن ترفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية كاملة وبصفة نهائية في أقرب الآجال، وذلك احتراماً لمبادئ العدالة والإنصاف، وأن تعود الجماهيرية

للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، الرامية الى إنهاء المسلسل في أقرب وقت وفي أحسن الظروف التي تضمن له الشفافية والعدالة والنجاح.

وللمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، حرص المغرب منذ بداية المسلسل على إبلاغ الأمم المتحدة بكل الانحرافات التي تمس بالحقوق المشروعة للمرشحين للمشاركة في الاستفتاء.

وهكذا أعرب المغرب غداة نشر الجزء الأول من القوائم الأولية للصحراويين الذين تم تحديد هويتهم عن قلقه إزاء ما شاب هذه العملية من ممارسات أدت الى إقصاء آلاف الأشخاص المنحدرين من الصحراء رغم استيفائهم للمعايير والشروط المتفق عليها.

وأملنا كبير في أن تقدم لنا الأمم المتحدة حولا عادلة تأخذ بعين الاعتبار شواغلنا وشواغل آلاف المرشحين الصحراويين، الذين لو لم يجبروا على مغادرة المنطقة نظرا لمحاربتهم للاستعمار لتم إحصاؤهم ولقبولوا مباشرة من لدن لجنة تحديد الهوية.

لقد عرفت ظاهرة عولمة الاقتصاد وشموليته تطورا سريعا ومتلاحقا أدى إلى تحرير الأسواق والرفع من وتيرة المبادلات والزيادة في الانتاج العالمي وحركة انتقال الأموال.

إن المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية تستوجب مراجعة شمولية لقواعد التعامل مع القضايا الاقتصادية الدولية بما يسمح بتجاوبها مع تلك المتغيرات ومع احتياجات التنمية للإنسانية جمعاء.

ولقد كان هذا المحور في مقدمة اهتمامات صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الكلمة التي ألقاها، وهو ولي للعهد آنذاك، بمناسبة الذكرى الخمسينية للنظام التجاري المتعدد الأطراف والتي نظمت في جنيف ١٩٩٨، حيث أكد جلالته أن "المشروع الشامل الذي دعا الى تجسيده رواد نظامنا يظل هشاً بفعل مصير مئات الملايين من الأشخاص الذين لن يقبلوا الى ما لا نهاية أن يظلوا بمعزل عن حركة الازدهار والتقدم الكبرى التي يعيشها الجزء المتقدم من عالمنا".

وفي أفق المفاوضات المقبلة، في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن المغرب يرى بأن تبني مقاربة

الدموي والتصفية العرقية التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء من سكان كوسوفو، وذلك انتهاكا للشرعية الدولية ولأبسط مبادئ حقوق الإنسان.

ومن منطلق حرصه على إرساء دعائم السلم في المنطقة، أعرب المغرب عن استعداده للمشاركة ضمن قوة الأمم المتحدة للحماية في كوسوفو ولم يتوان عن تقديم ما يمليه عليه ضميره الإنساني من مساعدات مادية للاجئين كوسوفو، كما أنشئ خصيصا لهذه الغاية، بمبادرة من صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، صندوق لجمع التبرعات لأطفال كوسوفو.

إن المغرب، بحكم موقعه الجغرافي وروابطه التاريخية وعلاقاته الاقتصادية والثقافية مع دول البحر المتوسط، يؤمن بأن تعزيز الأمن والاستقرار وترسيخ التعاون في المنطقة أصبح ضرورة حتمية.

ومن هذا المنطلق كانت مشاركة المغرب في مسلسل الحوار الأورومتوسطي، من مؤتمر برشلونة الى مؤتمر شتوتغارت الذي كان مناسبة لتقييم مسلسل برشلونة بعد أزيد من ثلاث سنوات من انطلاقه.

ولقد أعرب المغرب في مؤتمر شتوتغارت عن قناعته بأن استتباب الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط رهين بتحقيق شراكة فعلية بين دول المنطقة تأخذ بعين الاعتبار في تصورها لأهدافها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد أولت المملكة المغربية باهتمامها بالغا لقضية نزع السلاح، لما لها من ارتباط وثيق باستتباب السلم والأمن الدوليين من جهة، وبتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نجدد تأكيدنا على أن انضمام كل دول منطقة الشرق الأوسط الى اتفاقية حظر الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، يعد مساهمة هامة لاستعادة الثقة والسلم في تلك المنطقة.

وبخصوص قضية الاستفتاء في أقاليمنا الجنوبية الصحراوية يؤكد المغرب من جديد تأييده ودعمه الكاملين لجهود الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأمين العام

تتصدى لهذا التحدي الخطير للغاية؟ نعم. فتنسيق جهود المجتمع الدولي في السعي إلى إنشاء آليات قانونية لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي أصبح أمر ملحا. ومكافحة الإرهاب تتجاوز مشاكل بلد واحد أو مجموعات من البلدان. وأغتنم هذه الفرصة لأشدد بوجه خاص على التهديد الخطير للإرهاب الذي يواجه دول آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود أن أقول ما يلي:

أولا، إن الإرهابيين، باستخدامهم الإسلام - إحدى ديانات العالم الأكثر اتصافا بالسلام، والتي تقوم على أعظم ثقافات الحضارة - بوصفه غطاء، يسعون إلى تحقيق أكبر الأهداف السياسية، وهو إنشاء نظام إقليمي جديد بل ونظام عالمي في نهاية المطاف. وأساليب الإرهابيين المتمثلة في اغتيال المدنيين الأبرياء والتسبب في الانقسامات تناقض بشكل جذري مبادئ الإسلام وقيمه.

ثانيا، يشهد الإرهاب عملية تدويل مكثفة. فالمتطرفون الذين يعملون في آسيا الوسطى يدعمون صفوفهم بمجندين من جميع أرجاء العالم. فالإرهاب لا يعرف جنسية ولا حدودا ولا مذهباً معيناً. ومحاولات إضفاء خاصية قومية أو إثنية معينة على الإرهاب، وعلى الإرهاب الدولي تحديداً، لا تعبر عن الواقع، بل وتؤدي إلى عواقب خطيرة.

ثالثا، يتطلب الكفاح ضد الإرهاب بذل جهود دولية منسقة واعترافا واسع النطاق بحقوق الدول المشروعة في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. فالإرهابيون يقومون بلا مبالاة وبوقاحة شديدة بمهاجمة السكان المسالمين ويحرمون الناس من حقهم الأساسي في الحياة.

رابعا، إن الخطر العالمي للإرهاب واضح اليوم. وهناك تفاهم على الصعيد الدولي بشأن الحاجة إلى القيام بإجراءات منسقة. وفي الوقت نفسه، نحن لا ندرك تماما رد الفعل المتراخي بعض الشيء للمجتمع الدولي والدول الكبرى إزاء الانتشار الأشد خطرا للإرهاب في آسيا الوسطى، مما يهدد بزعة الاستقرار إقليمي وعالميا.

وأخيرا، إن منابع الإرهاب المعاصرة، التي يولد فيها ويترعرع، هي مسارح الصراعات المسلحة. وفي منطقتنا، يعني ذلك أفغانستان.

شمولية ومتوازنة تعكس المصالح المشروعة لكافة الدول، وتأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي للدول النامية، تشكل السبيل الأمثل لتحقيق توازن منصف وعادل في النظام التجاري العالمي.

إن المغرب يعتقد بأن الحلول الناجعة لمشكل المديونية، لا تنحصر في التخفيف الجزئي لديون بعض الدول فحسب، بل تقتضي انتهاج سياسة شمولية ترمي إلى إنعاش النمو الاقتصادي في الدول النامية وذلك بتنشيط صادراتها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة بها.

وعلى أثر اجتماعها الوزاري التاسع الذي عقده بمراكش، بالمغرب، من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تحضيراً للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي كان لي شرف ترؤس أعماله اعتمدت مجموعة السبعة والسبعين والصين إعلان مراكش الذي أشار إلى أن "التباين في مدى امتداد العولمة وأثرها قد ولد مظاهر لعدم التناظر الاقتصادي، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الوطني، وهو يثير تحديات جديدة لتطلعاتنا الإنمائية. فثمة بلدان نامية كثيرة تواجه صعوبات في محاولاتها للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي وهي تعاني من عواقب العولمة".

في الختام، نرى أنه يجب على المجتمع الدولي، وهو على مشارف ألفية جديدة، أن يبذل مزيدا من الجهود من أجل خلق مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي يحمل في طياته مزيدا من التعاون والتقارب بين الشعوب، حتى يتحقق للبشرية جمعا ما تصبو إليه من ازدهار وسلام وطمأنينة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو معالي السيد عبد العزيز كاملوف، وزير خارجية أوزبكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد كاملوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود أن أتطرق في بياني إلى المسائل التي نرى أنها تتطلب اهتماما خاصا. وأولى هذه المسائل هي مسألة الأمن وصون الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إننا اليوم لا نملك سوى الاعتراف بأن الإرهاب يمثل أحد التحديات والتهديدات الرئيسية للأمن والاستقرار الدوليين في القرن العشرين. هل ينبغي للأمم المتحدة أن

الدولي والإقليمي. وأود أن أعرب عن الاقتناع بأن هذا الموضوع سيعتبر من أهم المسائل في أعمال مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وقيمة هذه الخطوات ذات أهمية خاصة في ضوء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا والاتجاه الواضح نحو الدخول في سباق تسلح عالمي.

وقد تحقق تقدم كبير صوب تحقيق مبادرة آسيا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد اقتربت جدا بلدان آسيا الوسطى، عن طريق جهودها المشتركة وبدعم الأمم المتحدة، من إبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وفي الاجتماع الرامي إلى تحضير مشروع المعاهدة المقرر عقده في اليابان خلال بضعة أيام، أمل أن يتمكن خبراء بلدان آسيا الوسطى من وضع الصيغة النهائية للمشروع.

إن جمهورية أوزبكستان تؤيد التدابير التي اقترحها الأمين العام كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة. وتنفيذ برنامج الإصلاح سيقطع شوطا طويلا صوب تكييف الأمم المتحدة مع متطلبات العالم الحديث. واقترح الأمين العام بعقد جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية في سنة ٢٠٠٠ يجب أن ينفذ. فسنة ٢٠٠٠ تمثل لحظة رمزية فريدة لتأكيد موقف الأمم المتحدة وتعزيز دورها بوصفها قوة قائدة في القرن الحادي والعشرين.

وجمهورية أوزبكستان لا تزال تعتبر إصلاح مجلس الأمن عملية ضرورية وعاجلة. وأي تأخير في هذه العملية سيمنع الأمم المتحدة من التكيف بفعالية مع ديناميات الألفية المقبلة. ونحن على اقتناع بأن من حق ألمانيا واليابان أن تطالبا بعضوية دائمة في مجلس الأمن. ونحن نؤيد أيضا زيادة عدد من الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن.

إن مشكلة بحر آرال المتدهورة تضطرنني أن أقوم مرة أخرى بتوجيه نداء إلى الجمعية العامة من أجل توفير الدعم. وبفضل المنظمات الدولية، فإن الرأي القائل بأن أزمة بحر آرال لا يمكن أن تحل إلا بتدخل إنساني قد أخذ يتجذر تدريجيا في إدراك المجتمع الدولي. إلا أن الأمر ليس على هذا النحو.

ذلك أن اتخاذ تدابير من هذا النوع لم يسفر عن نتائج إيجابية في أي قارة يواجه فيها البشر كوارث بيئية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نقوم، بمساعدة

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنغولفسون (أيسلندا).

وقبل شهرين عقد في طشقند اجتماع لمجموعة "الستة زائد إثنتين" في شكلها الخاص، بمشاركة ممثلي الجانبين الرئيسيين في الصراع الأفغاني. ونجم عن المناقشة توقيع إعلان طشقند الذي يحدد المبادئ الأساسية السلمية للصراع في أفغانستان.

وتؤيد أوزبكستان بذل المزيد من الجهود الدولية للمساعدة بشكل أكبر على استقرار الحالة في طاجيكستان والإزالة السريعة لبؤر التوتر الجديدة في جنوب قيرغيزستان، التي أصبحت هدفا جديدا للغزو من قبل الإرهابيين الدوليين والقوى المتطرفة. وفي هذا الصدد، أقترح أن تعتمد الجمعية العامة قرارا بالنظر في مشكلة الإرهاب في إطار مجلس الأمن، فضلا عن إنشاء فريق غير رسمي لتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وجرائم التطرف. ونحن نؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر دولي معني بمكافحة الإرهاب. ونرى أن المجتمع الدولي، في سياق التحضير لجمعية الألفية في سنة ٢٠٠٠، ينبغي له أن يبدي عزمًا أكيدا عن طريق تعريف جرائم التطرف ووضع مفهوم واضح لخطر الإرهاب.

وجمهورية أوزبكستان معترف بها عالميا بوصفها من الدعاة النشطين لعدم انتشار الأسلحة النووية. وأوزبكستان طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وكانت الجمهورية من بين أوائل البلدان التي وقعت على بروتوكول إضافي لاتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. وهذه الأعمال لم تكشف فقط تفهمنا العميق لأهمية الوثائق الدولية، وإنما أيضا رغبتنا في التقدم بمساهمة حقيقية في حل مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحسين الحالة الإيكولوجية في العالم، وتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي.

إن موضوع إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية موضوع ثابت في جدول أعمال نزع السلاح. ومن المعترف به على نطاق واسع أن إنشاء هذه المناطق يمثل أداة فريدة في عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وهو ما يعزز بدون شك السلم والأمن على الصعيدين

المتعلق بالمخدرات. وقد تم تحديد أشكال محددة للتعاون بين بلدان وسط آسيا والاتحاد الأوروبي.

وإننا ندعو برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى أن يقوم بمزيد من العمل في منطقة آسيا الوسطى. والاستنتاجات التي خلص إليها الخبراء تدل على أن عالم الإجرام يعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة عبور هامة لنقل المخدرات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن المشاريع المحددة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الرامية إلى تطوير قدرات تقنية لمراقبة عبور السلع عن طريق توفير خدمات على الحدود ذات أساليب حديثة للبحث عن المخدرات يمكن أن تسهم في هذا الكفاح، وهي مسألة لا يمكن اعتبارها خاصة بمنطقة واحدة بمفردها. وفي هذا الصدد، نرحب بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وهو المكتب الذي أنشئ في أوزبكستان بمبادرة من الأمين العام.

إن عملية الديمقراطية طويلة ومعقدة، لا سيما إذا ترافقت مع إصلاحات اقتصادية واسعة ومكثفة. ومع ذلك، فإن التهديد الحقيقي للديمقراطية والأمن والاستقرار في المنطقة ينبع من الجريمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، نعلن تأييدنا القوي لعمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

لهذا السبب، فإن جمهورية أوزبكستان تعرب عن عزمها على تقديم ترشيحها لعضوية لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. ويحدونا الأمل في أن يكرس مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي سينعقد في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، للبحث عن أجوبة لتحديات القرن الحادي والعشرين، مثلما يشير إليه عدد من مواضيعه الرئيسية.

ونود أيضا أن نركز على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوزبكستان. ويعمل البرنامج، بوصفه أكبر برنامج للأمم المتحدة يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في عملية تنميتها، مع حكومة أوزبكستان، على تنفيذ عدد من المشاريع المفيدة. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا التعاون في المستقبل أيضا.

من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمانحين، بوضع وتنفيذ استراتيجية محددة وبرنامج محدد بعيدي الأمد لإعادة تأهيل منطقة آرال من شأنهما أن يؤكدوا مبادئ التنمية المستدامة، ويمنعنا تدهور نوعية الحياة للناس الذين يعيشون في المنطقة، ويكفلا وجود مستوى معيشة لائق للأجيال المقبلة.

ويحدونا الأمل في تلقي الدعم الفعال من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما، فضلا عن البلدان المانحة، في تطبيع الحالة البيئية وفي تلبية الاحتياجات الملحة للسكان الذين يعيشون في المنطقة المتضررة. ولا يمكن حل مشكلة بحر آرال إلا بمساعدة من آلية تمويلية معدلة وبمساعدة خبراء يعملون بوحى من ضمائرهم.

وتؤيد جمهورية أوزبكستان تمام التأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف مكافحة زراعة المخدرات ونقلها واستهلاكها بصورة غير قانونية. وينبغي أن ينظر إلى مشكلة المخدرات بوصفها مشكلة خطيرة، حيث أنها تضسح المجال أمام الإرهاب والجريمة الدولية وغسل الأموال.

إن بيع المخدرات بصورة غير قانونية هو أكثر الأنشطة المشبوهة ربحية في العالم الحديث. وتبدو الهياكل عبر الوطنية التي تتحكم بالتجارة العالمية بالمخدرات أكثر حركة في بعض الحالات من الهياكل التي تعارضها. واليوم، ومثلما أشار إليه متكلمون سابقون، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من المخدرات في بعض البلدان الأوروبية مصدرها أفغانستان.

ووفقا لتقرير سنوي نُشر عام ١٩٩٨ بشأن مراقبة المخدرات دوليا، فإن موظفي الجمارك في أوزبكستان صدوا عام ١٩٩٥ محاولة غير قانونية لتصدير ٧٢ طنا من المواد الكيميائية الخام من أوروبا إلى أفغانستان لاستخدامها في صناعة الهيروين. وهذا يؤكد من جديد الصفة الدولية التي تتصف بها أعمال المخدرات وظهور الإرهاب الدولي الذي لا يقل عنها خطورة.

وخلال الدورة الاستثنائية العشرين التي كرسها الجمعية العامة لمكافحة تصنيع المخدرات وبيعها وشراؤها ونقلها والاتجار بها وانتشارها على نحو غير قانوني، تقدمنا بعدة مقترحات هامة، بما في ذلك إنشاء مركز تنسيق إقليمي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والعمل

إثيوبيا وإريتريا، وعاجزون عن منع ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا أو التطهير العرقي في كوسوفو. ونحن لا نزال نشهد عدم احترام صارخا للقانون الدولي، وللقانون الإنساني وحقوق الإنسان. ولا يزال الأطفال يستخدمون كجنود في سيراليون، وتنكر على النساء حقوقهن في أفغانستان، والقوى الأصولية تعتقل المتظاهرين من الطلاب ويحتمل الحكم عليهم بالإعدام في إيران. ويمكن الإشارة إلى أدلة مأساوية أخرى في جميع أنحاء العالم تقريبا.

إن بوسعنا أن نغير ذلك كله لو كانت لدينا إرادة سياسية. والأمر يتوقف علينا، نحن الدول الأعضاء، لنكفل بأن تتمكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من تعزيز القانون الدولي ومسؤوليتهما عن السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات رئيسية، نحتاج نحن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، إلى التصدي لها بغية جعل الأمم المتحدة هامة حقا؛ وهي مسائل التدخل، واتخاذ إجراءات مبكرة؛ والوقاية ونزع السلاح النووي وحقوق الإنسان. ولكي ننجح، نحتاج منظومة الأمم المتحدة أيضا إلى إصلاح، وسأعود إلى تناول هذا الموضوع.

وعندما يكون الموضوع موضوع التدخل من أجل كفالة السلام، يمكن للمنظمات والترتيبات الإقليمية، فضلا عما يدعى بتحالفات الدول الراغبة، أن تضطلع بأدوار هامة، إلى جانب الأمم المتحدة، مثلما رأينا في تيمور الشرقية. ولكن يتعين على مجلس الأمن أن يوفر الأساس القانوني - أي الولاية - لهذا العمل، خاصة عندما يتعين استخدام القوة. ومن دون وجود هذا الأساس القانوني، نخاطر بحدوث فوضى في العلاقات الدولية، ونقوض في الواقع احتمالات السلام والأمن؛ وهذا المنظور البعيد الأجل يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا.

إن مسؤوليتنا عن السلم والأمن الدوليين تعني أن قيام مجلس الأمن بالعمل اللازم ينبغي ألا يعوقه استخدام حق النقض. وإذا ما أصيب مجلس الأمن، في حالة عاجلة، بحالة من الشلل نتيجة استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، فإن هذا قد يقوض سلطة وأهمية الأمم المتحدة نفسها كما أنه يعرض المجتمع الدولي لمعضلة صعبة.

ومع ذلك، أود أن أقول بضع كلمات عن مشكلة برزت في تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونرى أنه يجب توضيحها. إن البرنامج الإقليمي الذي يقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنمية وادي فرغانا لا يحظى بتأييد حكومتنا. فنحن نرى أن مضمون المشروع لم ينظر فيه على نحو كاف ويمكن أن ينطوي على آثار سلبية.

وعلى الرغم من تقديم حكومتنا إثباتات مستفيضة وشاملة عن عدم قبول هذا المشروع الذي يتعارض مع أمن المنطقة، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ ثلاث سنوات بمحاولات لإشراك بلادنا في البرنامج عن طريق توزيع معلومات خاطئة على المجتمع الدولي.

ويحدونا أمل صادق في أن يحيط مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد، السيد براون، علما بأراء أوزبكستان. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع الارتياح أسلوب العمل الجديد في بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوزبكستان التي يرأسها مؤخرا السيد كرال.

وفي الختام، أود أن أشير إلى الكتاب الذي كتبه رئيس جمهورية أوزبكستان، فخامة السيد أ. كاريموف بعنوان أوزبكستان على عتبة القرن الحادي والعشرين: "تهديدات للأمن، وظروف وضمانات للتقدم"، يقول فيه

"فيما ندخل الألفية الجديدة، نمد يد الصداقة والتفاهم المشترك إلى كل إنسان، ونرمز إلى هذا بعبارة الأمن والاستقرار واستدامة النمو والتنمية. ذلك أننا نعتقد أن الحقائق التي ترمز إليها هذه العبارات تشكل أصلب أساس للتوازن الجغرافي السياسي العالمي وللسلام والازدهار ورفاه كل بلد من البلدان، الأمر الذي يمكن كل إنسان من مواجهة المستقبل بثقة".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية السويد، معالي السيدة آنا ليند.

السيدة ليند (السويد) (تكلمت بالانكليزية): لقد كان العام الماضي عاما صعبا بالنسبة للأمم المتحدة. فمبادئها تعرضت للتحدي. وأهميتها كانت موضع شك. وحتى في نهاية الألفية أثبتنا أننا عاجزون عن منع وقوع حرب بين

أنصبتها المقررة بالكامل، في الوقت المناسب ودون شروط. وبطبيعة الحال، ينطبق هذا أيضا على البلد المضيف. إذ لا بد من إتاحة الموارد الضرورية للأمم المتحدة لتمكينها من العمل بسرعة على تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الأمن.

إن خطر الدمار النووي لم يخب بعد. بل على العكس من ذلك، نحن نواجه تهديدات جديدة. وفي العام الماضي، أصيب الاتجاه الإيجابي الذي اتخذته الأرجنتين، والبرازيل وجنوب أفريقيا بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بنكسة من جراء قيام الهند وباكستان بإجراء تجارب على أسلحة نووية. وما قامت به من أعمال عرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وكذلك الحال بالنسبة للاستقرار في المنطقة، وتعد تلك الأعمال انتكاسة خطيرة لأمالنا في عالم خال من الأسلحة النووية.

إن السويد ستتابع دعوتها التي قدمتها في العام الماضي لوضع خطة جديدة من أجل نزع السلاح النووي الكامل. وقد أبعدتنا الهند وباكستان عن تحقيق ذلك الهدف. ونحن ندعوهما، وجميع الدول الأخرى إلى التخلي عن طموحاتها النووية. وينبغي لجميع البلدان أن تصبح أطرافا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار.

إن على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية أيضا عن إكمال نزع السلاح النووي. ونشر أنظمة دفاع وطنية للقذائف في المستقبل سيخلق حالات من عدم اليقين وسيكون له أثر سلبي على نزع السلاح النووي وعلى عدم الانتشار النووي. ونحن نشجع الولايات المتحدة وروسيا على إعادة إعطاء دفعة جديدة في موضوع المعاهدة الخاصة بزيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مفاوضات (ستارت)، وندعو روسيا على وجه الخصوص إلى التصديق على اتفاق (ستارت - ٢) دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تمتد التخفيضات إلى الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، نحث الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تقوم بذلك. وهذا كله ينبغي القيام به في جهد يرمي إلى القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، التي لا تزال تفرض تهديدا للبشرية في جميع أنحاء العالم.

فعندما تتهدد الحياة الإنسانية على نطاق واسع، يكون من غير الممكن اتخاذ موقف سلبي. والتدخل الإنساني لا بد أن يقوم على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى القيم المعرضة للخطر وما إذا كانت جميع الوسائل الأخرى قد استنفدت. ويجب مراعاة الآثار المترتبة على القانون الدولي والأمن الدولي في مجموعه.

وكما قال الأمين العام بالأمس، يجب أن نكفل أن يكون مجلس الأمن قادرا على التصدي للتحدي. يجب أن يتفاوض باهتمام، وبمنظرة خلاقة ودون تهديد باستخدام حق الفيتو، لتحديد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في مرحلة مبكرة وللتعامل مع أية أزمة قبل أن تتحول إلى حالة طوارئ. وعمل المجلس لا يعني بالضرورة استخدام القوة. فاستخدام القوة يسبب حتما في الغالب معاناة للأبرياء. ولذلك ينبغي أن تكون القوة آخر ما يلجأ إليه من إجراءات. إذ هناك العديد من الوسائل الأخرى المتاحة. وميثاق الأمم المتحدة يوفر خيارات عديدة.

وأوضح بديل لاستخدام القوة هو منع الصراعات والعمل المبكر. والدول الأعضاء والأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، على وجه الخصوص، يجب أن يتبادلوا المعلومات بشأن حالات الصراع ومؤشرات الإنذار المبكر مع الأمانة العامة. وينبغي دعوة الأمين العام إلى إبداء الرأي في تلك التقارير واقتراح العمل المناسب الوقفي على مجلس الأمن. ويمكن أن تساعد الأمين العام مكاتب الأمم المتحدة في الميدان وبعثات تقصي الحقائق المبكرة الموزعة الموفدة إلى مناطق الصراعات المحتملة على وضع تلك المقترحات. ويمكن للمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية أن تكون مفيدة أيضا في هذا الشأن.

وقد اعتمدت الحكومة السويدية برنامج عمل لتسهيل منع الصراعات المسلحة والإسهام فيه. ونأمل أن تثير خطة العمل هذه مناقشة بشأن كيفية تغيير التركيز من إدارة الأزمات إلى العمل الوقائي المبكر من أجل النهوض بثقافة الوقاية.

وينبغي لمجلس الأمن، عند النظر في عمليات حفظ السلام، ألا تعوقه اعتبارات الموازنة القصيرة الأجل. فهذا يعطي انطبعا سلبيا للغاية ويتناقض مع ضرورة العمل الوقائي المبكر. ويجب على جميع البلدان أن تسدد

من البلدان لإنهاء هذه الممارسة البغيضة. ومن شأن إلغاء عقوبة الإعدام أن يعزز الكرامة الإنسانية في أنحاء العالم.

ولا يزال وجه العنصرية البغيض ظاهرا في جميع أنحاء العالم. ومظاهر العنصرية تعد إهانة للمبدأ الأساسي الخاص بعدم التمييز وتهديدا للنسيج الهش للعلاقات السلمية بين الشعوب في مجتمع متزايد العولمة. والإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يوفر فرصة هامة لتحديد الطرق العملية الكفيلة بمكافحة العنصرية. وهناك حدث هام آخر هو محفل ستوكهلم الدولي المعني بالمحرق، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

إن النفاذ المبكر للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سيبعث إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي عازم على إنهاء مفهوم التهرب من العقاب عن أشنع الجرائم بمقتضى القانوسن الدولي. والسويد ملتزمة بالتصديق المبكر عليه ونحث جميع البلدان على أن تلتزم بذلك.

وكما قلت في البداية، لكي تكون لدينا أمم متحدة كفؤة وهامة، لا بشلها استخدام حق النقض، وقادرة على التصدي لتحديات منع الصراعات، ونزع السلاح النووي، وحماية حقوق الإنسان، نحن بحاجة أيضا إلى إجراء إصلاحات. ونحتاج أيضا، على وجه الخصوص، إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات وعلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وهذه حتمية أخلاقية كما أنها ضرورة إنسانية وسياسية واقتصادية.

وينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن لكي تعكس على وجه أفضل واقع العلاقات الدولية الآن. فالتوازن الجغرافي هام في هذا الصدد لكي يصبح المجلس ممثلا حقيقيا للمجتمع الدولي.

واستخدام حق النقض، أو حتى التهديد باستخدامه، يعرقل عمل المجلس. ونحن نؤيد الاقتراح القائل بأنه كخطوة أولى، يجب أن يقتصر استخدام حق النقض على مقررات أعمال الإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونود أيضا أن نرى الأعضاء الخمسة الدائمين يوافقون على وقف اختياري لاستخدام حق النقض.

إن أي نظام ينتهك حقوق الإنسان يمهد الطريق أمام الأزمات وحالات الصراع المسلح. والدفاع عن حقوق الإنسان من الشواغل المشروعة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي. ومن واجبنا أن نستجيب عندما تنتهك حقوق الأفراد في أي مكان.

ومع ذلك لا يزال عدم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان واضحا في أجزاء عديدة من العالم. وقد أثبتت الأحداث في تيمور الشرقية أن إرادة الشعب يمكن تجاهلها تماما من جانب العصابات المسلحة. وفي كوسوفو، يتعرض الأبرياء للهجوم لمجرد انتمائهم إلى مجموعة عرقية معينة.

ولا يزال الفقر والظلم الاجتماعي يحرمان الناس من الصحة والتعليم.

ولا تزال النساء والبنات يواجهن التمييز. وتعذيب وقتل النساء يرتكبان في العديد من البلدان دون عقاب. وفي الحروب يستخدم الاغتصاب كوسيلة للإرهاب. وتحرم النساء غالبا من حقهن في تدبير سبل حياتهن أو المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهن. وأنا أحث جميع البلدان على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظات.

ولا تزال آمال الأطفال في غد أفضل، يقتلها، بعد عشر سنوات من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ما يلاقونه يوميا من مشاق ومخاوف. وفي كثير من الأحيان تدفن مهاراتهم ونبوغهم بسبب الفقر أو نتيجة أمراض يمكن الشفاء منها ولكن لا يوفر لهم العلاج. وفي كثير من الأحيان يحرمون من التعليم المناسب، أو يعانون من أنظمة تعليمية تمييزية. وتجنيد الجنود الأطفال ممارسة مخزية تسبب المعاناة لهم كما تضر بأمن وتنمية المجتمعات لسنوات كثيرة قادمة. وإنني أناشد جميع الحكومات أن تساعد في إبرام البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل من أجل حظر الاستغلال الجنسي للأطفال واستخدام الأطفال تحت سن ١٨ في الصراعات المسلحة.

إن استخدام عقوبة الإعدام لا مكان له في أي مجتمع متحضر. والسويد ترحب بالإجراءات المتخذة في عدد

يمكننا من معالجة المشاكل العالمية المتزايدة، ولهذا فإننا نحتاج إلى الأمم المتحدة، ولكن نحتاج الأمم المتحدة بعد تدعيمها وإصلاحها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد راشد بن عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وإنني على ثقة من أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية وقدراتكم السياسية ستساهم بشكل فعال وإيجابي في نجاح أعمالنا.

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم، معالي وزير خارجية أوروغواي، على إدارته الحكيمة للدورة المنصرمة.

ويطيب لي بهذه المناسبة أيضاً أن أسجل تقديرنا لمعالي الأمين العام كوفي عنان، لما يبذله من جهود لتعزيز دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

كما نرحب بانضمام جمهوريتي كيريباس وناورو ومملكة تونغا إلى عضوية الأمم المتحدة، الأمر الذي يعزز من عالميتها.

يتزامن انعقاد هذه الدورة مع أعتاب الألفية الثالثة، والبيئة العالمية لا زالت تعاني العديد من المشاكل والتحديات المتجسدة، أبرزها في الاتساع المتنامي لظواهر الفقر، والتلوث البيئي، والنزاعات المسلحة، والتطهير العرقي والديني، وسباق التسلح المحظور، والجريمة المنظمة والمخدرات، والإرهاب الدولي بمختلف أشكاله ومظاهره. إن معالجة هذه الحالات والظواهر ذات الأبعاد العالمية، تتطلب التزام الدول بميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي، وتعزيز آليات التعاون فيما بينها، بما فيها استكمال الإصلاحات الهيكلية للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، نعرب أيضاً عن تقديرنا للدور الإيجابي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها

ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وانفتاحاً، حيث أن ذلك يساهم في قبول مقرراته وشرعيتها. وينبغي للمجلس أن يكون قادراً على الاستماع إلى وجهات نظر جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع بدون أن ينطوي ذلك على الاعتراف السياسي بها.

ومشاركة المنظمات الإنسانية في مداولات المجلس من شأنها أن تدعم نوعية مقرراته. ويجب أن تراعى دائماً الآثار الإنسانية المترتبة على ما يتخذه المجلس من إجراءات. ويصدق هذا على وجه الخصوص عند فرض جزاءات.

وترحب السويد بجهود الأمين العام لإصلاح الأمانة العامة وتحديث ثقافة إدارتها، ونقدر التحسن الذي طرأ على كفاءة الأداء نتيجة لذلك. والإصلاح لا يعني تخفيض الإنفاق فحسب، بل يجب أن يكون الهدف هو إنعاش المنظمة والنظام المتعدد الأطراف بغية التمكن من التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهها.

والأمن الطويل الأجل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة وبالقضاء على الفقر. ونحن لسنا بحاجة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية فحسب، بل وجهودها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل أيضاً.

وهناك مشكلة أساسية، وهي عدم توفر الأموال. فينبغي للمجتمع المانح أن يكفل موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها تسمح للإصلاحات بأن تسفر عن نتائج طويلة الأجل. والسويد بلد من أربعة بلدان فحسب تفي بهدف الأمم المتحدة في تقديم المعونة، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. والتنمية تحتاج إلى شراكة حقيقية بين البلدان، مما يكفل الموارد الخارجية الكافية، والاستخدام الحكيم للموارد الداخلية، والحكم السليم.

وعملية الإصلاح يجب أن تستمر، ونحن نتطلع إلى قمة جمعية الألفية في العام القادم بوصفها فرصة للتعجيل بهذا العمل.

وكلنا يميل إلى إلقاء اللوم على الأمم المتحدة لفشلنا وقصورنا. والواقع أنه عندما تفشل الأمم المتحدة يكون ذلك بسبب فشلنا. وإذا فقدت الأمم المتحدة أهميتها، كان ذلك خسارة لنا. وليس هناك بديل واقعي للتعاون العالمي

السلمية العادلة والدائمة وإنهاء الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث.

إن ما يدعونا للأسف الشديد أن نجد أن الحكومات الإيرانية المتعاقبة، بدلا من التعاطي مع هذه المبادرات السلمية بروح من المسؤولية والإرادة السياسية، تعمدت اللجوء إلى اتباع سياسة التصعيد والاستفزاز، من خلال إجراء المناورات العسكرية البحرية والجوية، وإقامة المنشآت المدنية والعسكرية فوق جزرنا الثلاث المحتلة، وسعيها المتواصل لتغيير معالمها الديمغرافية والقانونية والتاريخية، بهدف تكريس الاحتلال وفرض الأمر الواقع بالقوة، الأمر الذي يمثل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. إننا نعتبر تلك التجاوزات الإيرانية باطلة ولاغية، ولا شرعية لها، استنادا إلى أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتتنافى مع الحقيقة التاريخية والقانونية المؤكدة على أن هذه الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مهما طال أمد الاحتلال.

إن أمن الخليج العربي هو مسؤولية جماعية مشتركة تقع على عاتق دول المنطقة. وعليه، فإننا نؤكد على أهمية تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي والتعاون بين دولها، وتوجيه ثرواتها ومواردها البشرية والطبيعية نحو تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لشعوبها. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الحكومة العراقية لاستكمال تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا فيما يتصل بمسألة الكشف عن مصير الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإطلاق سراحهم، ذلك فضلا عن إعادتها للممتلكات والوثائق الكويتية، وهو الأمر الذي بتحقيقه سوف يساهم في استعادة العراق لوضعه الطبيعي إقليمي ودوليا.

إن الوضع الإنساني الذي يعاني منه الشعب العراقي يستوجب علينا جميعا العمل على سرعة إنهاء تلك المعاناة. وفي هذا السياق، فإننا ندعو مجلس الأمن، والأعضاء الدائمين خاصة، للتوصل إلى توافق حيال المشاريع المعروضة عليه، بما يؤدي إلى تنفيذ كامل قراراته من أجل رفع الجزاءات الاقتصادية عن العراق، مع التأكيد على أهمية احترام سلامة أراضيهم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وانطلاقا من إيمانها بضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة

المتخصصة في مجال تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية للعديد من الشعوب المتضررة من نتائج النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها.

إن مسار الأحداث السياسية والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الماضيين، وتدايها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، زادت من قناعات دول مجلس التعاون الخليجي، أكثر من أي وقت مضى، بأهمية ترسيخ أو اصر علاقات التعاون الثنائية والجماعية بين دول المنطقة وبقية دول المجتمع الدولي على أسس ومبادئ حسن الجوار، وتدابير بناء الثقة والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، وحل الخلافات القائمة بالحوار والطرق السلمية، إضافة إلى تعزيز وتشجيع علاقات التعاون الإقليمي والدولي ودعم القدرات الوطنية، لا سيما في مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي سابقا في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية المتعددة إلى العديد من دول العالم الثالث المتضررة من الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية، والتي كان آخرها تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لتمويل إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة التي أصابها الزلزال في جمهورية تركيا.

إن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، قرابة ٢٩ عاما، يتعارض مع التوجهات السلمية الواضحة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويجسد في نفس الوقت حقيقة النوايا الإيرانية الممعة في انتهاك السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ذلك في الوقت الذي كنا نأمل فيه أن يترجم الخطاب السياسي الإيراني حول هذه المسألة إلى خطوات عملية إيجابية تتجاوب مع المبادرات السلمية لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، التي لاقت تأييد ودعم كافة الدول الشقيقة والصديقة، سواء تلك التي تدعو إلى الدخول بشفاافية في مفاوضات ثنائية جادة لمعالجة هذه القضية، أو القبول بإحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقد رحبنا في هذا الصدد بإنشاء اللجنة الثلاثية الوزارية المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي والهادفة إلى وضع آلية لبدء المفاوضات الجادة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، بما يكفل التوصل إلى التسوية

دول المجتمع الدولي في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ويساهم في تنامي سباق التسلح المحظور، وتصيد التوتر، والإخلال بمسألة التوازن الأمني الإقليمي والدولي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وانسجاماً مع موقفها المؤيد لإنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة في العالم، تؤكد على أهمية وضرورة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووية منها، في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وتجدد دعوتها للمجتمع الدولي ببذل المزيد من الجهود لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يكفل استتباب الأمن والسلم الإقليمي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لقد تابعت دول مجلس التعاون الخليجي بحرص شديد التطورات الأخيرة في إقليم تيمور الشرقية، وما تتعرض له جمهورية إندونيسيا من ضغوط، رغم قبولها بنتائج الانتخابات في هذا الإقليم. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالموقف الإيجابي الذي أعلنت عنه حكومة إندونيسيا، لا سيما بتعاونها في تقديم الدعم المطلوب من أجل انتقال السلطة سلمياً في هذا الإقليم، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نؤكد على أهمية احترام السيادة الإقليمية لجمهورية إندونيسيا من أجل إعادة الأمن والاستقرار في ربوع تلك المنطقة.

إن من دواعي انشغالنا الشديد استمرار حالة النزاع والتوتر العسكري ما بين الهند وباكستان الصديقتين حول قضية كشمير، لما يشكله من تهديد مباشر للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وعليه فإننا ندعو الحكومتين إلى ممارسة سياسة ضبط النفس واللجوء إلى أسلوب الحوار والتفاوض السلمي لتسوية خلافاتهما التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأحكام القانون الدولي، واتفق لاهور الأخير. كما أننا نؤيد كافة الجهود المبذولة في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاعات في منطقة جنوب شرق آسيا وفي شبه الجزيرة الكورية.

لقد تابع المجتمع الدولي مؤخراً تطورات الأحداث المؤسفة التي تعرض لها شعب كوسوفو، ولا سيما المسلمين منهم، والمتمثلة في ممارسات التطهير العرقي

الشرق الأوسط، القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تعرب عن ترحيبها باتفاق شرم الشيخ والاتصالات الأولية التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن مفاوضات المرحلة النهائية، التي تتناول معالجة مسائل القدس، والمستوطنات، واللجئين، والحدود.

إننا، إذ نعلق أهمية كبيرة على هذه التطورات السياسية باتجاه تحقيق الأهداف والتطلعات التي انطلقت على أساسها عملية السلام، والمتجسدة في تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، نطالب الحكومة الإسرائيلية بالتنفيذ التام والدقيق لكافة تعهداتها والتزاماتها التي أبرمتها في إطار هذه الاتفاقات، دون أي تأخير أو عرقلة، وخصوصاً المتصل منها بإيقاف الأنشطة والسياسات الاستيطانية في كافة أرجاء الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة.

وإذ نشيد بالدور الإيجابي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل إحياء عملية السلام، فإننا نأمل أن تتواصل جهود راعيي مسيرة السلام ودول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الفاعلة، باتجاه بذل المزيد من المساعي، لحمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ التزاماتها التاريخية والسياسية والقانونية، المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتي من شأنها أن تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكنه من تقرير مصيره في إقامة دولته المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

كما أننا نجدد دعمنا ومساندتنا المطلقة لموقف لبنان، ونطالب الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الداعي إلى انسحاب قواتها من جنوب لبنان وبقاعه الغربي دون أية شروط مسبقة، إضافة إلى استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني عند النقطة التي توقفت عندها، بما يكفل انسحابها الكامل من أراضي الجولان العربي السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً النووية منها، يتعارض مع الأهداف والتوصيات التي أجمعت عليها

والمالية والاستثمارية والتجارية والتعريفية الجمركية، لبدء الحوار ما بين دول الشمال والجنوب، والجنوب الجنوب، والهادف إلى تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لمصلحة الجانبين، إضافة إلى أهمية دور المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية ذات الصلة، في استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي، واستمرار الدول المتقدمة النمو في تقديم المساعدات الإنمائية للبلدان النامية، فضلاً عن إلغاء الديون المترتبة على الدول الأكثر فقراً. كما أن التعاون الثنائي والإقليمي وشبه الإقليمي، يمثل خطوة إيجابية باتجاه استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن البلدان النامية من المشاركة بفعالية، وعلى قاعدة من التكامل والمساواة والعدالة، بما يخدم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وختاماً، نأمل بأن تتوصل الاجتماعات التحضيرية لقمة الألفية الجديدة للجمعية العامة، المزمع انعقادها عام ٢٠٠٠، إلى نتائج إيجابية تحقق تطلعات دولنا وشعوبنا إلى السلم والأمن والتنمية المستدامة.

القائم بأعمال الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية اسبانيا سعادة السيد آجيل ماتوتيس، أدعوه لإلقاء كلمته.

السيد ماتوتيس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أتقدم بالتهنئة بإخلائ السيد غورياب على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة، وهي الأخيرة التي تعقد قبل بداية الألفية الجديدة، وأتمنى له نجاحاً كبيراً في أدائه لواجباته. وفي الوقت ذاته أود أن أشكر سلفه السيد ديديير أوبرتي على الطريقة الفعالة التي ترأس بها الجمعية العامة السابقة.

وتتفق اسبانيا بالكامل مع البيان الذي أدلى به وزير خارجية فنلندا باسم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، وأود أن أسهم في هذه المناقشة العامة بتقديم وجهة نظر وفدي فيما يتعلق بالمشاكل المعقدة التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الوقت.

كما أود أن أرحب بجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا وتعرض اسبانيا عليهم تعاونها الكامل في المهام التي تنتظرهم بوصفهم أعضاء جدد في المنظمة.

والديني، والتشريد السكاني، والجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات اليوغوسلافية والصربية، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة، بفضل التوجهات السامية لقيادتها الحكيمة، على أن تكون من بين أوائل الدول المشاركة، وذلك من خلال قيام قواتها المسلحة، وجمعية الهلال الأحمر، والجمعيات الخيرية الأخرى، بتقديم مختلف المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والإنمائية لشعب كوسوفو، ذلك فضلاً عن مشاركة قواتها العسكرية ضمن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو، للعمل على ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم ووطنهم، والمحافظة على الأمن الداخلي، إضافة إلى إنشاء المشاريع الحيوية كالمدارس والطرق والمستشفيات، وعليه فإننا نؤكد على أهمية مواصلة الجهود الدولية، لتوفير الضمانات الأمنية والإنسانية لشعب هذا الإقليم، لتمكينه من تحقيق تطلعاته المشروعة، وبما يكفل إحلال السلام والأمن، في منطقة البلقان.

وبالرغم من المبادرات الإيجابية التي أبدتها الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية، من أجل احتواء النزاعات والمشاكل الأمنية الداخلية والإقليمية، التي تكتنف بعض دول القارة الأفريقية، وخصوصاً في مجال تشجيع المصالحة الوطنية بين القوى السياسية المختلفة، فإنه من المؤسف أن نجد أن الأوضاع ما زالت تتسم بعدم الاستقرار، وعليه فإننا ندعو الدول المعنية أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية، والعمل على حل مشاكلها بالوسائل والطرق السلمية، وذلك بهدف تحقيق تطلعات شعوب هذه القارة في السلام المنشود، والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا، بعد أن نفذت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية لوكربي.

وبالرغم من التغيرات الإيجابية النسبية التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحرير التجارة العالمية، والتعاون الإنمائي والمالي والتجاري المتعدد الأطراف، لازالت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية متنامية بين الدول المتقدمة والنامية، فضلاً عن أن آثار الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبلدان الأخرى ساهمت في انخفاض النمو الاقتصادي في العديد من الدول، وعليه فإن معالجة هذه الظواهر والاختلالات تتمثل في إجراء تقييم شامل وموضوعي في المجالات

المتحدة في عيون قطاعات من الرأي العام باعتبارها جهازا عاجزا وغير كفء. وثالثا، ينبغي أن يصبح المجلس أكثر ديمقراطية مما يعني أن يواكب تكوين المجلس التطورات الأخيرة في المجتمع الدولي. وفي الظروف الحالية، ونظرا للانقسام بين الدول الأعضاء، يبدو من غير الممكن التوصل إلى توافق آراء كاف إلا فيما يتعلق بفكرة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وتحبذ اسبانيا زيادة التمثيل في مجلس الأمن لكل المجموعات الإقليمية.

إن تأخير بعض الدول في سداد اشتراكاتها أمر لا مبرر له ويعرض للخطر صميم عمل المنظمة في الوقت الذي يطلب منها الاضطلاع بمهام متزايدة التعقيد. ومن غير الممكن تحمل المستوى الحالي للتأخير في السداد في الوقت الذي يتطلب إنشاء الأمم المتحدة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وتنظيم الانتقال إلى الاستقلال في تيمور الشرقية، وإنشاء محاكم جنائية دولية، ومعالجة محنة اللاجئين، وإرسال قسوات حفظ السلام إلى مختلف أنحاء العالم، وتخصيص موارد كافية لبرامجها الإنمائية العديدة.

وأود أن يكون موقف حكومتي من هذا الموضوع مفهوما فهما صحيحا. فاسبانيا تامة أكبر المساهمين في الميزانية العادية للمنظمة، وبهذا يكون لها اهتمام مباشر للغاية بالمسائل من قبيل ضبط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد. وعلاوة على هذا ترى اسبانيا أن جميع المسائل التي تشغل الدول الأعضاء في هذه القضية يمكن، بل يجب، أن تناقش بدقة. بيد أن غير المقبول هو أن تسدد أي جهة اشتراكاتها بشرط تلبية طلبات انفرادية لها.

وسوف تتيح جمعية الألفية القادمة فرصة سانحة للتأمل في جميع هذه القضايا وفي دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. فتلك الجمعية التي سيشارك المجتمع المدني في التحضير لها يجب أن تشجع أيضا على المناقشة النشطة التي تأتي بنتائج ملموسة. ويجب، في رأينا، أن تركز تلك المناقشة على قضيتين أساسيتين: القضاء على الفقر، وعواقب العولمة.

وتشمل أي سياسة للقضاء على الفقر، فيما تشمل، وضع استراتيجية لدرء الصراعات، وسياسات للتنمية المستدامة، وصالح الحكم، وانتظام تقديم الأموال لتمويل التنمية. ويعني هذا كله ضرورة تجميع الجهود وتقاسم

كانت هذه حقا سنة صعبة للمنظمة. لقد ظهرت أزمات خطيرة في مختلف أجزاء العالم، وأثيرت تساؤلات في بعض الأوقات عن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة فيها. ونحن ندرك جميعا الجهود التي بذلها الأمين العام لتمكين المنظمة من أن تقوم بالكامل بالدور الذي أنشئت من أجله عام ١٩٤٥. ومع ذلك فني بعض قطاعات الرأي العام الدولي رسخت فكرة أن الأمم المتحدة عاجزة عن تأدية دورها الرئيسي والسليم في مثل هذه الحالات.

وللأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة إنسانية، أوجه نجاحها وأوجه فشلها. بيد أنها كانت عاملا رئيسيا في العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. وهي تضي بمهمة ضرورية يتعين تعزيزها تدريجيا مع نمو ظاهرة العولمة. وهي حقا أداة فريدة في العلاقات الدولية التي شكلها للقرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أنه يجب علينا، في الوقت الذي نعرف فيه بالقيمة الفريدة للأمم المتحدة، أن نراجع بعض جوانب الطريقة التي تعمل بها. وهذا هو السبب في أن عملية الإصلاح التي يتولاها الأمين العام هامة جدا. ويجب علينا أن نواصل التقدم في هذا الاتجاه.

وأود أن أؤكد أن اسبانيا لا تفكر في إصلاح الأمم المتحدة بوصفه ممارسة هدفها الوحيد والرئيسي هو توفير الأموال. ولكننا نرى أن هذا الإصلاح يجب أن يكون طريقة لتمكينها من أن تقوم بنجاح بمواجهة تحديات القرن الجديد.

ويتمثل الجانب الرئيسي من هذه العملية في إصلاح مجلس الأمن. وتعتقد اسبانيا أن هذا الإصلاح يجب أن يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولا يجب أن تكون هناك شفافية أكبر في طرق عمل المجلس مع زيادة في عدد ونوعية المشاورات بين الدول التي يتكون منها المجلس والدول الأعضاء الأخرى. وثانيا، يجب أن يكون المجلس أكثر كفاءة؛ ولهذا الغرض من المستصوب تحديد ممارسة حق الاعتراض. وهناك حالات أدت فيها ممارسة هذا الحق، أو حتى التهديد المقنع، تقريبا، بممارسته، إلى تجميد فعالية مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ القرارات اللازمة التي تحظى بتوافق واسع في الآراء في المجتمع الدولي. وأدى هذا إلى حد كبير إلى تشويه صورة الأمم

السائدة وجهة العمل الملموس. ومع هذا كانت الأمم المتحدة، مرة أخرى، هي التي فعلت ذلك بعقدها مؤتمر روما الذي اعتمد فيه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ووقعت اسبانيا على النظام الأساسي، كما أن عملية التصديق عليه في مرحلة متقدمة الآن. وعلاوة على هذا اتخذت اسبانيا مبادرات للترويج للتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها كي يمكن بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

وأسهمت الأمم المتحدة إسهاما حيويا في عولمة حقوق الإنسان. وبعد انتخاب اسبانيا عضوا في لجنة حقوق الإنسان لفترة ثلاث سنوات سوف تواصل التعاون مع الأمم المتحدة في الدفاع عن هذه الحقوق تمشيا مع أحد العناصر الأساسية في سياستها الخارجية.

ويرتبط بهذه القضية ارتباطا وثيقا مفهوم أمن الإنسان. ففي دورة سابقة للأمم المتحدة اتخذت اسبانيا مبادرة باقتراحها مشروع قرار بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية الدولية، اعتمد في نهاية المطاف بوصفه القرار ١٦٧/٥٢. ويكتسي نشاط اللجنة الخاصة المعنية بالطفل والصراع المسلح أهمية خاصة في هذا الوقت، شأنه شأن العمل الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه المسألة، السيد أولارا أوتونو. وقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) المتخذ مؤخرا هو خطوة هامة للأمين في النهج المتبع إزاء هذه المشكلة.

ولا شك في أن التعاون الإنمائي هو إحدى القضايا العالمية الهامة المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ويجب الإعداد الجيد للاجتماع الخاص بشأن التمويل الإنمائي المزمع انعقاده في عام ٢٠٠١، وأن تستمر متابعة المؤتمرات الرئيسية.

وتولي اسبانيا أهمية خاصة للمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويجب تعزيز نطاقها وعمقها. وفي عشية الإعصار ميتش استهلّت اسبانيا برامج لشطب ديون بلدان منطقة أمريكا الوسطى الأكثر تضررا من الإعصار.

وبذل بلدي جهدا كبيرا في السنوات الأخيرة فيما يتعلق ببرامجه للتعاون الإنمائي. وقد كانت اسبانيا إلى سنوات ليست بعيدة من البلدان المتلقية للمعونة، بينما الآن تفوق المتوسط الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث النسبة المئوية من ناتجها

المسؤوليات بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية على السواء.

أما العولمة فهي ظاهرة تنطوي على مخاطر، غير أنها أيضا تتيح فرصا. فالخطر هو أن تهمش من مزاياها أكثر البلدان ضعفا وأقل قطاعات السكان قدرة على الدفاع عن مصالحها. وواضح أنه يلزم اتخاذ الحكومات إجراءات حاسمة إلى جانب التعاون الدولي. وبالمثل تتطلب التهديدات للتعددية الثقافية واللغوية تدابير دفاعية حاسمة.

والعولمة تولد في الوقت نفسه فرصا ومزايا، منها: النمو الاقتصادي وتحسين الاتصالات وزيادة فرص الحصول على المعلومات، وإمكانيات توثيق التقارب بين الشعوب والثقافات المختلفة. وفي هذا المجال بوجه خاص تصبح القيمة الفريدة للأمم المتحدة على أشدها. وفي مواجهة كل هذه المشاكل العالمية الجديدة التي تتجاوز قدرة الدول على العمل فرادى، لا يكفي إلا الاستجابة المتعددة الأطراف التي تأتي نتيجة للحوار والتعاون الدولي. والأمم المتحدة هي أنسب محفل لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام فالأمم المتحدة وحدها، في التحليل النهائي، هي التي لها الشرعية اللازمة للإذن بها. وفي هذا العام ضاعفت اسبانيا عدد القوات التي تسهم بها في تلك العمليات؛ وهي منتشرة الآن في بعثات الأمم المتحدة في غواتيمالا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وتيمور الشرقية. ويضاف إلى هذا، العدد الكبير من القوات التي وضعها بلدي في خدمة البعثات التي تأذن بها قرارات مجلس الأمن، كقوة تثبيت الاستقرار وقوة الأمم المتحدة في كوسوفو. وشاركت اسبانيا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى أن انتهت مؤخرا، وتتعاون الآن مع مشروع تعزيز القدرات الأفريقية لعمليات حفظ السلام.

ومما يعكس التزام بلدي أن اسبانيا ستوقع في الأسابيع القليلة القادمة على مذكرة تفاهم بشأن وضع قوة حفظ سلام للانتشار السريع تحت تصرف الأمم المتحدة.

وعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين لم يعد من المستطاع أن يتحمل الضمير الأخلاقي للبشرية أن تمر الأعمال الوحشية وجرائم الحرب بلا عقاب. ولكن حتى وقت قريب لم يوجه المجتمع الدولي هذه المشاعر

استعادة السلامة الإقليمية لاسبانيا. ومن سوء الطالع، تجاهلت الدولة الاستعمارية أحكام هذا القرار. ولقد بدأت أسبانيا وبريطانيا العظمى عملية تفاوض حول جميع المسائل، بما في ذلك السيادة، استنادا الى إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤، ولكن لم يحرز أي تقدم يعتد به. وتقدمت أسبانيا باقتراح الى المملكة المتحدة يأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان المستعمرة ويتيح استعادة السيادة على الإقليم بعد فترة طويلة، ولكن لم نتلق أي رد حتى الآن. وستستمر حكومة بلدي في حوارها مع المملكة المتحدة وفي تعاونها مع لجنة إنهاء الاستعمار في متابعة هذا الموضوع.

ومن خلال الأزمات التي عشناها هذا العام، يجب علينا أن نستقي بعض الدروس. فمن دون شك أن أحد هذه الدروس هو أن الحسم السياسي للأزمة في كوسوفو لم يكن من الممكن تحقيقه إلا بفضل الأمم المتحدة، التي واجهت تحديا ملحا كانت الصورة العامة لمنظمتنا تتوقف الى حد كبير على نجاح أو فشل استجابتها له.

وفي الصحراء الغربية دعمت أسبانيا ومن خلال إجراءات ملموسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وخطة التسوية التي قدمها الأمين العام. وهي على استعداد لزيادة هذا الدعم إذا طلبت منها المنظمة ذلك وإذا وافقت الأطراف المعنية مباشرة.

وينظر بلدي بأمل كبير الى الاحتمالات الجديدة في الشرق الأوسط بعد التوقيع على مذكرة شرم الشيخ، ونحن نلتزم التزاما راسخا بالتعاون مع جميع الأطراف لكي تستمر العملية التي بدأت في مدريد في السير على مسارها.

وهناك بقاع أخرى في العالم عانت بصورة خاصة أثناء هذا العام المنصرم. ومن سوء الطالع، أن هذا ينطبق بصورة خاصة في حالة أفريقيا، ولذا أود أن أؤكد على دعم بلدي للنهج المتكامل الذي انتهجه الأمين العام في معالجة أسباب النزاع وتعزيز السلام في تلك القارة.

وأخيرا، فإن آخر تحد واجهته الأمم المتحدة هو الحالة في تيمور الشرقية. ولقد رحبت أسبانيا باعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩)، وهي على استعداد للمساهمة في قوة متعددة الجنسيات لضمان الأمن في الإقليم. وكذلك أعلن بلدي عن تقديم مساهمة خاصة للصندوق الذي أنشأه مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة

المحلي الإجمالي المكرسة للتنمية. ففي عام ١٩٩٨ زادت اعتمادات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٤ في المائة لتضع اسبانيا بين البلدان الثلاثة المتقدمة النمو التي زادت هذه الاعتمادات أقصى زيادة خلال العام.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، ستواصل الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح التحضير لمؤتمر بشأن الأسلحة الصغيرة يعقد في عام ٢٠٠١، وسيسعيان إلى تعويض الانعكاسات الأخيرة في نظام عدم الانتشار. ومن الضروري أن يبدأ بسرعة نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تذلل الصعوبات التي تعترض التحضير للمؤتمر الاستعراضي التالي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الضروري أيضا اختتام المفاوضات بشأن بروتوكول التحقق الملحق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة؛ والتصدي لمسألة المواد الإنشطارية.

وهناك قضايا عالمية أخرى كثيرة تضطلع الأمم المتحدة فيها بدور حيوي، ومن أمثلة ذلك محاربة الإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظمة. ومع هذا أود أن أتطرق للحظة إلى مسألة أخرى توليها حكومتي أهمية كبيرة: تلك هي مشاكل الشيخوخة والمسنين. إذ ترغب اسبانيا في الإسهام في مناقشة استراتيجية دولية بشأن المسنين على أساس النموذج القائم في بلدي. كما أن اسبانيا قدمت ترشيحها لأن تكون مقر الجمعية العالمية الثانية بشأن المسنين التي يمكن عقدها في عام ٢٠٠٢.

وأخيرا، أود أن أشير الى مشكلة إنهاء الاستعمار. وإذ يوشك هذا العقد للقضاء على الاستعمار على الانتهاء، فإن بلدي لا يزال يعاني من وجود جيب استعماري في أراضيها. لقد احتلت القوات البريطانية جبل طارق عام ١٧٠٤، خلال أحد حروب الخلافة الأوروبية. وتحول الإقليم الى قاعدة عسكرية وتم طرد السكان الأسبان. وحتى وقت قريب جدا كان المواطنون الأسبان في جبل طارق يعانون من تمييز خطير في معرض ممارستهم لحقوقهم.

وقرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) دعم وجهات النظر الأسبانية بشأن إنهاء الاستعمار في ذلك الإقليم، واعترف بأن الوضع الاستعماري في جبل طارق لا ينبغي تسويته من خلال حق تقرير المصير، وإنما من خلال

علاقات ودية بجيراننا في الخليج الفارسي، ونحن على استعداد، كما كنا في الماضي، للدخول في مناقشات مضمونية مع مسؤولي الإمارات العربية المتحدة بحسن نية ودون شروط مسبقة بغية حل أية مشاكل محتملة.

إن رسالتنا إلى جيراننا، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، هي رسالة صداقة وأخوة وتعاون. وإننا نواصل بذل الجهود لتعزيز الثقة والتعاون في منطقة الخليج الفارسي. فتوطيد السلم والأمن مسألة ذات أهمية قصوى في منطقتنا، وفي هذا السياق فإن بلدي لم يأل جهداً حتى الآن لتعزيز قضية السلم والأمن في المنطقة.

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أدلي بوضع كلمات رداً على ملحوظات وزير خارجية إسبانيا بشأن جبل طارق. وموقف الحكومة البريطانية منذ أمد بعيد بشأن هذه المسألة معروف جيداً لحكومة إسبانيا. وسوف أذكره هنا بإيجاز فقط.

إن السيادة البريطانية على جبل طارق قد حددت بوضوح في معاهدة أوترخت. وهذه الحقيقة القانونية لا تقبل الجدل. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة البريطانية تتمسك بالتزامها تجاه شعب جبل طارق كما ورد في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، والذي ينص على أن المملكة المتحدة لن تدخل في ترتيبات يتم بموجبها نقل شعب جبل طارق إلى سيادة دولة أخرى بما يتعارض والرغبات التي يعرب عنها الشعب بحرية وبطريقة ديمقراطية.

وتعتقد الحكومة البريطانية أن المسائل المتصلة بجبل طارق لا يمكن حلها إلا من خلال محادثات مباشرة،

لشؤون اللاجئين للتصدي بصورة عاجلة للحالة الإنسانية الحادة ومشاكل اللاجئين في الجزيرة.

والمهمات التي تضطلع بها المنظمة تكون واضحة للعيان أحياناً، وتكون مستترة في أحيان أخرى، إلا أنها ذات أهمية أساسية على الدوام. ويجب على مواطني بلداننا أن ينظروا إليها بعين التقدير لكي تحظى الأمم المتحدة بالدعم الذي تحتاجه من أجل أداء واجباتها الهامة بصورة فعالة.

وإذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، تؤكد إسبانيا من جديد على التزامها الراسخ بالمنظمة واستعدادها لأن تضع قدراتها في مجال العمل الخارجي في خدمة الأغراض والمبادئ التي حددها الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها مماسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق للبيان الأول وبخمس دقائق للبيان الثاني وتدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد فلورس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعقب على الإشارات التي وردت بشأن المدينتين الإسبانييتين سبته ومليلة، والأجزاء الأخرى من الأراضي الإسبانية، التي وردت بعد ظهر اليوم في الخطاب الذي أدلى به وزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، وهي بلد تحتفظ إسبانيا معه بعلاقات ممتازة وتريد الاستمرار في الاحتفاظ بعلاقات ممتازة معه.

وأود أن أكرر بأن المكانيين اللذين ذكرهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإسبانية، وأن مواطنيهما يمثلون في البرلمان الإسباني على قدم المساواة تحديداً وفي إطار نفس الشروط التي تنطبق على مواطنيهم من نفس البلد.

السيد قوروش (إيران) (تكلم بالإنكليزية): إن بعض المزايم التي أثارها اليوم وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ضد السلم الإقليمية لبلدي غير مقبولة ولا أساس لها. وحيث أن موقفنا من هذا الموضوع واضح تماماً، فأنا لست بحاجة لأن أخوض في التفاصيل. وأود فحسب أن أؤكد على أن بلدي يلتزم التزاماً كاملاً بالالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن تفاهم ١٩٧١. وتربطنا

مثل تلك التي حددت بموجب إعلان بروكسيل لعام ١٩٨٤. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية على مواصلة الحوار مع إسبانيا كوسيلة لتذليل خلافاتنا.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): رداً على بيان ممثل إيران بالنسبة لخطاب معالي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بقضية احتلال بلده لجزرنا الثلاث، فهو لا يخرج عن نطاق مواقف إيران التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويتناقض مع ما طرحه الرئيس خاتمي في هذا المحفل الدولي حول حوار الحضارات. وحوار الحضارات ينطلق من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة القانون الدولي، وليس من خلال احتلال أراضي الغير، وأريد أن أذكر ممثل إيران أنه خلال الأسبوع الماضي، بدأ رئيس الحرس الثوري الإيراني يطلق مواقف تهدد أمن المنطقة من خلال تهديده باستعمال القوة في حالة قيام دولة الإمارات باسترجاع حقوقها المشروعة فيما يتعلق بالجزر.

ولن أطيل عليكم وقد قام معالي وزير خارجية الإمارات بتأكيد موقفنا الثابت من قضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث. وإننا سنستمر في جهودنا ومساعدتنا الحميدة من أجل إنهاء هذه الحالة، ونأمل أن تقوم إيران الجارة بالتعاطي مع مبادرتنا السلمية والمؤيدة من قبل دول مجلس التعاون والمجتمع الدولي، وذلك من أجل استقرار المنطقة وأمنها وسلامتها، ومن أجل تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.